جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد وتسيير بترولي

من إعداد الطالب: سالم بوغرارة

بعنوان:

السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013 /06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د. محمد لحسن علاوي	(أستاذ محاضرة (ب) جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.
د. أمينة مخلفي	(أستاذة محاضرة (ب) جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.
أ. يوسف كودية	(أستاذ محاضرة (ب) جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

أهـــــــــــدي ثمرة عملـــــــــي

إلـــــــى التي كانت تعزيني في الحزن ورجائي في اليأس وقوتي في الضعف ولا تزال ...إلى من علمتني معنى الحياة ...من القلب يهواها والعمر فداها وأطلب من الله أن يرعاها..إلـــــى أمي، أمي،أمي.

إلى من حباني به ربي ليكون لي راعيا ورائدا، دون أن ينتظر مني مقابلا أو حتى رد الجميل .. أبي .

إلى إخوتي: عبد الكريم ، الطاهر ، إسماعيل ،حمزة أمين ،سفيان ،توفيق

إلى الأصدقاء:محمد،كمال،موسى،توفيق،الحاج ،حمودة،مبارك،فتحي،موحى،ميلود

وإلـــــى كل طلاب قسم ثانية ماستر اقتصاد وتسيير بترولي

شكر و عرفان

بعد الحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع لا يسعني في النهاية إلا أن أنسب الفضل لذويه

أتقدم بشكري الجزيل وامتناني إلى المشرف الفاضل الأستاذة "مخلفي أمينة" على قبولها الإشراف على مذكرتي هذه و كذا متابعتها الدائمة و توجيهاتها القيمة التي أفادتني كثيرا في إنجاز هذا البحث - فجزاها الله عني خير جزاء-

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم و أخص بالذكر:

- الجار والأخ الكريم " رشيد مبروكي ".

- الصديقان "هشام مزوار، و عبد المجيد عثماني ".

وأخيرا أتقدم بتشكري الخالص لكل من ساعدني من قريب أو بعيد

الملخص

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية و مادة حيوية أساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي،كما يعتبر موضوع أسعار النفط (تسعير النفط) موضوع أثار جدل كثير من الدول المنتجة للنفط (المصدرة) و الدول المستهلكة له (المستوردة) ،و كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من النفط بأبخس الأسعار لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية .

عملت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) منذ نشأتها على فرض سيادتها وإبراز دورها في الصناعة النفطية وممارسة ضغطها على الدول الصناعية ، من خلال التحكم في حجم الإمدادات النفطية وخاصة في بداية فترة السبعينيات وبالتحديد في حرب أكتوبر 1973، وهو الأمر الذي أعطى دفعا قوي لمنظمة الأوبك في البحث عن ممارسة حقها في تسعير النفط أو التحكم في أسعاره،إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العلمية من هزات متتالية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وكذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 دفع بمنظمة الأوبك للبحث عن أساليب جديدة في تحريك أسعار النفط مع المحافظة على استقرار السوق النفطية العالمية.

ومن هذا المنطلق، تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على أساليب منظمة الأوبك في التحكم في أسعار النفط بغية المحافظة على توازن سوق النفط العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرون .

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول **البحث عن السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرون ؟** .

الكلمات الدالة: أوبك ،إنتاج النفط، إحتياطي النفط، تسعير النفط، طلب النفط، عرض النفط ،إمدادات النفطية .

Résumé:

Le pétrole est un produit stratégique et un matières premières industrielles vitales et importantes pour le commerce international et affecte tous les aspects de l'activité économique, aussi le sujet des prix du pétrole (le tari du pétrole) est la question qui a soulevé la controverse de nombreux pays pétrolière (les pays exportateurs) et les pays consommateurs (les pays importateurs), et Le conflit sur le contrôle de son marché est encore continue, Les pays industrialisés ont réussi dans plusieurs fois d'assurer son approvisionnement en pétrole à des prix moins chers en particulier les États-Unis.

L'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP) a travaillé depuis sa création à imposer sa souveraineté et de mettre en évidence son rôle dans l'industrie pétrolière et faire pression sur les pays industrialisés, en contrôlant le volume des livraisons de pétrole, surtout au début des années soixante -dix, en particulier dans la guerre d'Octobre 1973 qui a donné une impulsion forte à l' OPEP pour rechercher d' avoir exercé leur droit à la tarification des prix du pétrole et de le contrôle Mais ce qui s'est passé sur le marché pétrolière scientifiques de chocs successifs des événements d'onzième Septembre 2001, ainsi que la crise financière mondiale de 2008 poussée l'OPEP à chercher de nouvelles façons pour déplacer les prix du pétrole tout en conservant la stabilité du marché pétrolier international.

En ce sens, notre étude vise à tenter de connaitre les méthodes de l'OPEP à contrôler les prix du pétrole afin de maintenir l'équilibre du marché mondial du pétrole au cours du XXIe siècle.

la problématique de cette étude centrée **de chercher la politique de prix de l'OPEP et ses impacts sur le marché mondial du pétrole au cours de la vingt-et-unième siècle.**

Mots clés: l'OPEP, la production, réserves, prix du pétrole, offre, demande, approvisionnement pétrolier.

المقدمة العامة

الفصل الأول

عموميات حول منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية

الفصل الثاني

انعكاس السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك على سوق النفط العالمي (فترة القرن 21)

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

المقدمــة

يتزايد ارتباط الحياة العصرية باستخدام الطاقة بصفة عامة وبالنفط بصفة خاصة، ولهذا فإن تغيرات الأسعار تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستويات التنمية كما تؤثر أسعار الطاقة على تكاليف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدى إلى تغير مستوى منافسة هذه الأنشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى، ويعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، مما يعنى تضافر مجموعة من العوامل غير الاقتصادية (منها السياسية والإستراتيجية والاجتماعية)، مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة، تجعل تسعير النفط أمرا يندر أن تجتمع عليه الآراء ولهذا يتأثر سعر النفط بمجموعتين من العوامل؛ ترتبط الأولى منها بالعوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق، وترتبط الثانية بالعوامل السياسية والمؤسسية، وتتقارب قوة تأثير كل مجموعة على السعر من وقت لآخر[1].

ولما كانت أسعار النفط وتجارته لها آثارا عالمية على كل من الدول التي تعرض النفط والدول التي تطلبه،كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه وقد كان النصيب الأكبر للشركات السبع العالمية [2]أو" الأخوات السبع "التي احتكرت الصناعة النفطية بجميع مراحلها لمدة زمنية طويلة بما في ذلك سياسات التسعير،حيث أن الدول المتقدمة ضمنت إمدادات النفط بأبخس الأسعار لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك وضعا خاصا، إذ أن خمسة من الشركات الاحتكارية العملاقة هي أمريكية، أما بالنسبة للدول المنتجة والدول العربية فقد كان قطاع الطاقة لديها مستقلا عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بصفته بقعة اقتصادية متقدمة في اقتصاد متخلف، تعود السلطة الواسعة فيه للشركات العالمية. هذا الوضع أثار حفيظة الدول المنتجة وحّتم ضرورة اتخاذ موقف موحد،لذلك قامت ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية مجموعة من الدول النامية بتحدي هذه الشركات العملاقة بالتكّتل في إطار ما يسمى منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) التي شهد العالم ميلادها في بغداد سنة 1960 وصلت درجات التنسيق والتشاور بينها إلى مرحلة متقدمة جدا ساعدتها في ذلك حركات التحرر ونمو الصناعات الوطنية بالإضافة إلى المحاولات الجادة للدول المنتجة بتأميم قطاع الطاقة لديها. تلك المستجدات والمتغيرات أعطت (الأوبك) موقعا صلبا انعكس بدوره على وجود أرضية مناسبة لممارسة حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي، والأخذ بزمام الأمور فيما يخص سياسات تسعير الخام والحيلولة دون أن تصل أسعاره إلى مستويات متدنية جدا تضر باقتصادياتها كان ذلك سنة 1973 التي اعتبرت فيما بعد نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط، وبالتحديد كان ذلك بعد الحصار العربي على تصدير النفط والفورة السعرية الأولى عام 1973، ومنذ مطلع السبعينات تحاول الأوبك من خلال حصتها التأثير في مستويات أسعار النفط الخام في السوق

---

[1] محمد الرميحي،**النفط والعلاقات الدولية(وجهة نظر عربية)**،المجلس الوطني للثقافة ولأدب،الكويت،1990 .

[2] الأخوات السبع تتألف من ثلاث شركات تشكلت بعد تفكيك حكومة الولايات المتحدة لشركة ستاندرد أويل بسبب "قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار" ، إلى جانب أربع منظمات أخرى تمثل شركات النفط الكبرى، لها هيمنة على إنتاج النفط ،وهي منظمة تنظيما جيدا وقادرة على التفاوض باعتبارها كارتل ،وكان لها تأثير رافض لبدأ الدول العربية السيطرة على أسعار النفط والإنتاج ، من خلال تشكيل أوبك بصورة رئيسية في بداية 1960، وفعلا كسب الدول العربية السلطة خلال عقد 1970.وتتألف هذهالشركات من **1– ش.ستاندرد أويل اوف نيوجرسي**،اندمجت مع موبيل لتشكيل شركة اكسون موبيل **2– ش. رويال داتش (شل)** شركة بريطانية هولندية **3– ش.انجلو–بيرسيان أويل كامبني (أبك)** شركة بريطانية إيرانية عرفت لاحقا ب (Standard Oil of Indiana) **4– ش.ستاندرد اويل كومباني اوف نيويورك (سوكوني)** اندمجت مع إيسو لتشكيل شركة 5– ش. **ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا "سوكال** الشركة القياسية للنفط بكلفورنيا عرفت فيما بعد بـ **شيفرون** . 6–ش. **جلف أويل** 7–ش. **تكساكو**. **نقلا عن** أمينة مخلفي،**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**،أطروحة دكتورا، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013 .

الدولية فتنجح تارة وتفشل تارة أخرى بفعل عوامل كثيرة منها سياسات أعضائها الإنتاجية التي لا تلتزم بالحصص المقررة وضغوطات الدول الكبرى وغيرها .

إن تقلبات سعر النفط ،سواء أكانت في اتجاه تصاعدي أو انحداري حادين، لها عواقب سلبية عالمياً تمس النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية للمستهلكين والمنتجين للنفط معاً، مما يحتم إيجاد آلية حوار بناء بين المستهلكين والمنتجين للنفط يحقق اعتدال الأسعار وتأمين الإمدادات النفطية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الأطراف وتؤدي إلى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية الإنسانية .إن معرفة آثار النفط على الاقتصاد العالمي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية من حصار وعدوان واحتلال وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور منظمة الأوبك في المسار الاقتصادي الدولي الجديد وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للنفط بعد أزمة 1973[3]، وعلى ضوء سياسة (الأوبك) ومن خلال المناقشة نسلط الضوء على مدى انعكاسات السياسة السعرية لمنظمة الأوبك على السوق النفطية العالمية وذلك من خلال دارستنا لطلب الدول المستهلكة وعرض الدول المنتجة للفط في العالم.

طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة: تحاول إشكالية هذه الدراسة الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

ما هي السياسة التسعرية التي تستعملها منظمة الأوبك في تحديد سعر النفط ؟ وما مدى انعكاسها على سوق النفط العالمي خلال القرن الحالي ؟

تقودنا الإشكالية المطروحة إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما الدافع الذي جعل منظمة الأوبك تقوم بتحديد سياستها التسعرية بنفسها ؟

2- ما هي الأسباب التي جعلت منظمة الأوبك تنتهج مساراً جديداً في تغيير سياستها التسعرية خلال القرن الواحد والعشرين ؟ وما مقدار النجاح الذي حققته هذه السياسة في سوق النفط العالمي ؟

3- ما هو وزن الأوبك في السوق الدولية للنفط من خلال إمداداتها النفطية مقارنة بغيرها من الدول الأخرى ؟

فرضيات الدراسة :

- تمتلك الأوبك احتياطيات نفطية ضخمة وإنتاج مرتفع يجعلها تفرض سيادتها الدولية في تحديد أسعار النفط .
- أن التغيرات التي يشهدها العالم من أحداث وأزمات عالمية في النظام الرأس مالي في القرن الواحد والعشرين يفرض على الأوبك البحث عن أساليب جديدة في المحافظة على توازن سوق النفط العالمي .
- كون الأوبك تمتلك أكبر الاحتياطات والإنتاج من النفط في العالم فإن لها دور كبير في توازن سوق النفط العالمي بين العرض والطلب .

مبررات إختيار الموضوع : تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات منها ما يدخل ضمن المبررات الموضوعية والأخرى شخصية نوردها على النحو التالي:

[3] سيد فتحي أحمد الخولي، **أقتصاد النفط** ،الجزء 3.ط5، دار زهران للنشر والتوزيع ، جده، السعودية، سنة 1997، ص22

– محاولة تزويد المكتبة العربية في الجزائر بمرجع في الاقتصاد النفطي .

– حاجة العديد من الباحثين في التعرف على منظمة الأوبك ودورها في الأسواق النفطية والعوامل المؤثرة فيها .

– أما الاعتبار الشخصي فيعود إلى الرغبة في تكملة موضوع شهادة الليسانس الذي كان بعنوان **مسار منظمة الأوابك وعلاقتها بالأوبك** لسنة 2010-2011 .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية عامة و الأوبك بصفة خاصة،حيث أن الأسواق الحالية للنفط تشهد حالة عدم الاستقرار نتيجة الأزمات العالمية ، لذلك ارتأينا أن ندرس منظمة الأوبك لما لها من تأثير في المحافظة على توازن سوق النفط العالمي، في ظل وجود أزمات عالمية مختلفة وذلك نتيجة :

– أن الدول النفطية تقوم ببناء توجهاتها وتوقعاتها المستقبلية اعتماد اً على عنصر سعر النفط، لما يمثله قطاع النفط في هيكلها الاقتصادي .

– الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال دراستنا هذه، إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي:

– محاولة استعراض مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية في ظل وجود شركات عالمية كبرى محتكرة لهذهالصناعة .

– إبراز أهم طرق تسعير النفط قبل وبعد ظهور منظمة الأوبك وما هي أهم التغيرات التي حدثت في هذا الجانب

– التعرف على سياسة الأوبك السعرية في فترة القرن الواحد والعشرين ،وكذا تحليل وتقييم أثر هذه السياسة السعرية على سوق النفط العالمي .

– معرفة أهم توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي .

حدود الدراسة: سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة أساليب تسعير النفط قبل ظهور منظمة الأوبك وبعد ظهورها سنة 1960 إلى غاية الفترة الحالية لسنة 2011، وانعكاسها على سوق النفط من خلال دراسة العرض والطلب على النفط خلال فترة القرن الواحد والعشرين ، كذلك سيتم دراسة منظمة الأوبك والسوق النفطية كموقع تحددت فيه هذه الدراسة .

منهج الدراسة: للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج التاريخي الوصفي (الرياضي النازل) من أجل وصف الظاهرة المدروسة عبر تسلسلها التاريخي ، كما سنستخدم المنهج التحليلي الصاعد عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية في تحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة .

مرجعية الدراسة : وبخصوص المراجع يلاحظ في هذه المذكرة الاعتماد بشكل كبير على الكتب ومذكرات الدكتوراه والماجستير من اجل الحصول على مفهوم دقيق لهذه الدراسة، كما اعتمدنا في تحليل دراستنا على بعض التقارير الإحصائية مثل تقارير الأوابك .

صعوبات الدراسة: نلخص أهم مجريات وصعوبات الدراسة في النقاط الآتية:

– تعتمد بعض الدراسات في مواضيعها على أرقام ومعطيات تقديرية وليست حقيقية ،مما أستوجب البحث على مصادر موثوق ة بأرقام ومعطيات حقيقية ،وهو ما تبرره قلة المراجع والمصادر في هذه الدراسة .

– إن أهم الإحصائيات المعلقة بهذه الدراسة تتوقف عند سنة 2011 وذلك الآن معظم الإحصائيات تسجل في نهاية كل سنة (إن إحصائيات سنة 2012 لاتزال شهرية لذلك لا يمكن أخذها بعين الاعتبار) .

هيكل الدراسة : قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين :

استعرضنا في الفصل الأول منظمة الأوبك نشأتها وأهدافها،بالإضافة إلى أساليب التسعير النفطي قبل وبعد ظهور الأوبك، إضافة إلى طرق التسعير قبل وبعد أزمة 1973 (التصحيح السعري) وكذلك أساليب الأوبك في تسعير النفط خلال فترة القرن الواحد والعشرين .

أما في الفصل الثاني تناول دراسة تحليلية لسوق النفط من خلال انعكاس السياسة السعرية لمنظمة الأوبك في سوق النفط العالمي من جانبين ؛ الأول في طلب الدول المستهلة للنفط (الدول الصناعية والدول النامية) أما الجانب الثاني فيتمثل في عرض الدول المنتجة لنفط من دول الأوبك وخارجها .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
الشكر وعرفان	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول : عموميات حول منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية	01
تمهيد	02
المبحث الأول : تقديم منظمة الأوبك	02
المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك	02
المطلب الثاني: أهداف وخصائص منظمة الأوبك	05
المطلب الثالث: موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي	07
المبحث الثاني: الدراسات السابقة في السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك	10
المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973(قبل التصحيح السعري)	11
المطلب الثاني : السياسة التسعيرية (بعد التصحيح السعري لسنة 1973)	13
المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك (فترة القرن الواحد والعشرين...)	16
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: انعكاس السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك على سوق النفط العالمي للقرن 21	19
تمهيد	20
المبحث الأول: انعكاس السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك على سوق طلب النفط للقرن21	22

المطلب الأول: القيادة السعرية لمنظمة الأوبك ودورها في الحفاظ على استقرار سوق النفط العالمي	23
المطلب الثاني: الطلب النفطي بالنسبة للدول الصناعية	25
المطلب الثالث: الطلب النفطي بالنسبة للدول النامية	27
المبحث الثاني: انعكاس السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك على سوق عرض النفط للقرن 21	30
المطلب الأول: عرض النفط بالنسبة للدول الأوبك	30
المطلب الثاني: عرض النفط بالنسبة للدول خارج الأوبك	33
المطلب الثالث : التوقعات المستقبلية للأسواق النفط العالمية	36
خلاصة الفصل الثاني	40
الخاتمة	42
قائمة المراجع	45

تمهيد:

خضعت صناعة النفط العالمية قبل تأسيس منظمة الأوبك لهيمنة شركات النفط الاحتكارية ، إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج و الأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى ، في حين أن الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب ،وقد جاء تأسيس منظمة الأوبك رد فعل على التخفيضات للأسعار المعلنة للنفط لعام 1959 والعام 1960، الذي قامت به الشركات الاحتكارية ، دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط .

المبحث الأول: تقديم منظمة الأوبك

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها احد أهم العملاء في تصدير النفط،حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من اكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز . كما يسجل احتياطها النفطي والغازي اكبر الاحتياطات العالمية[1].

المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك

أولا:عوامل قيام منظمة الأوبك

إن انبثاق منظمة الأوبك جاء نتيجة تضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي والتي يمكن استعراضها على النحو الأتي:[2]

العوامل غير المباشرة لقيام منظمة الأوبك : ويمكن تلخيصها بما يأتي:

1. التحرك العربي في إطار الجامعة العربية ، إذ انبثقت فكرة إنشاء الأوبك من المؤتمر العربي الأول للنفط الذي عقد في القاهرة في 04/23 /1950م .
2. تنامي الوعي السياسي وظهور الحركات الوطنية للتحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي وانتشارها .
3. زيادة الوعي النفطي في الدول المنتجة والمصدرة ، ومن ثم شعورها بضرورة الحفاظ على هذه الثروة الناضبة،وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد في سبيل تنمية اقتصادياتها وتطويرها.
4. تعاظم أهمية النفط الاقتصادية كمصدر رئيس من مصادر الطاقة العالمية على أثر التغييرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية التي صاحبها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة، إذ ارتفعت حصة

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات،أطروحة دكتورا** ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة. 2013،ص106.

[2] سالم الحسن رسن ،**اقتصاديات النفط**،الطبعة الأولى ،دار الجامعة المفتوحة،طرابلس، ليبيا 1999ص248.

النفط في ميزان الطاقة من 27% عام 1950م إلى 40% عام 1960م وتراجعت حصة الفحم من 61% عام 1950 إلى 35% عام 1960م .

5. التعاون بين بعض حكومات الدول المنتجة للنفط الذي أسفر عن إبرام اتفاقيات نفطية عام 1953م تخص تبادل المعلومات وإجراء المشاورات بشأن المستجدات النفطية آنذاك.

6. تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر.

7. قيام النظام الجمهوري في العراق على أثر ثورة الرابع عشر من جويلية عام 1958م، الذي خلق حالة جديدة من العلاقة بين الحكومة العراقية الجديدة وشركات بترول العراق يسودها التوتر نتيجة لسلسلة من المفاوضات الصعبة التي تضمنت طلب الحكومة العراقية زيادة حصتها من الأرباح وحقها في المشاركة في استثمارات إنتاج النفط ، وكذلك تخلى الشركات عن المساحات الواسعة للامتيازات .

8. بروز المعسكر الاشتراكي والتغير في أوضاع البلدان الصناعية .

9. ظهور شركات جديدة تتخذ صيغاً جديدة لتنظيم العلاقة مع البلدان المنتجة ، مثل الشركة العربية اليابانية–Japanese Company Arabian

العوامل المباشرة

سابقا وأن أشرنا أن نشأة منظمة الأوبك جاء كنتيجة لنضج الوعي الاقتصادي والسياسي لدى البلدان المنتجة للنفط بسبب إبعاد العلاقة غير المتوازية بينها وبين الشركات الاحتكارية وكان من أهم العوامل المباشرة وراء قيام منظمة الأوبك هو سياسة الاستقطاعات السعرية التي اعتمدتها الشركات النفطية الاحتكارية التي بدأت في شهري جويلية و أوت من العام 1959واستمرت في عام 1960م ، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات في هذا المجال . ويمكن إيجاز العوامل المباشرة الأخرى التي تكمن وراء إنشاء منظمة الأوبك بما يأتي[1] :

1. التخفيض الاحتكاري المتعمد لأسعار نفط الشرق الأوسط تجاه نصف الكرة الغربي، باعتماد معادلة حساب نقطة الارتكاز الواحدة لخليج المكسيك، مما أدّى من ناحية إلى تحمل الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط خسائر كبيرة ، ومن ناحية أخرى تحقيق الشركات الاحتكارية النفطية أرباحاً خيالية على حسابها .

2. تخفيض سعر نفط الإشارة، النفط السعودي الخفيف (34° API[2]) في جوان 1959م، إذا ما أخذنا بالحسبان مزاياه الفنية مقارنة ببدائل الطاقة الأخرى المتحققة آنذاك .

[1] سالم الحسن رسن،نفس المرجع السابق، ص249 .

2 يُعبر عادة عن درجة كثافة النفط باستخدام مقياس إيه بي آي API وهو مقياس ثقل محدد طوره معهد النفط الأمريكي لقياس الكثافة النسبية للعديد من السوائل النفطية. يُعبر عن المقياس بالدرجات وأن معظم قيمه تقع ما بين عشر إلى سبعين درجة ثقل، إن درجة ثقل النفط المحددة تساوي ثقله النسبي إلى الماء في درجة حرارة 60 درجة فهرنهايت .

3. استمرار الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار النفوط، إذ أنّ الأخيرة قامت متعمدةً بتخفيض الأسعار وبمعدل 15% عن الأسعار السائدة وكذلك تخفيض الأسعار المعلنة لنفوط الوطن العربي وإيران في 1960م، ومن الملاحظ أن التخفيضات المذكورة اقتصرت بتعمدها على أسعار النفوط العربية، وعلى الرغم مما تذرعت به الشركات النفطية من وجود فائض نفطي، وزيادة عدد الشركات المستقلة وزيادة حجم المبيعات النفطية كأسباب لسياسة الاستقطاعات السعرية، إلاّ أن سياسة الاستقطاعات هذه أثارت موجة من الغضب في الرأي العام للبلدان المنتجة للنفط، مما دعا إلى وضع حد لتحكم هذه الشركات في مستوى الأسعار وإيرادات الدول المنتجة للنفط .

ثانيا: تعريف منظمة الأوبك (O.P.E.C) Organization of Petroleum Exporting Countries

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط: وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت ، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد. وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتتخذ المنظمة " فينا " عاصمة النمسا مقرا لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى ، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام 1961 ، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 والإمارات1967 والجزائر1969، ونيجيريا1971 ، والإكوادور و الغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و1996. ويجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توفرت الشروط التالية[1]:

_ أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من النفط يخصص للتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية؛

_ أن تتشابه المصالح النفطية لدولة العضو إلى حد كبير مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة؛

_ أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة،أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد .

تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشاريه تجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل لمناقشة بعض النقاط، وأهمها:

أ. تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار ؛

ب. معالجة أوضاع صناعة النفط من وجهة نظر جماعية موحدة ؛

ج. زيادة قدرة مصافي النفط في البلاد المنتجة ؛

د. تأسيس شركات بترول وطنية ؛

هـ. التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد النفطية؛

وجرى الاتفاق على صياغة ميثاق، أو عهد شرف، وُقّع عليه في نهاية الاجتماعات. وعرفت تلك الوثيقة باسم "اتفاق المعادي" وهو أول بادرة لإنشاء الأوبك وتم في القاهرة في أفريل م 1959.

[1] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره،ص110

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك : ويتكون من[1]

المؤتمر الوزاري: يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها ، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء،حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام ،ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء ، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع، وينتخب المؤتمر رئيساً يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة ومن مهمات المؤتمر أيضاً إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه.

مجلس المحافظين: يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنوياً، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات .

الأمانة العامة: أنشأت سنة 1961 وهي مسئولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين ،وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام ,قسم الأبحاث ,دائرة شؤون الموظفين و الأعمال الإدارية, الدائرة الإعلامية ,مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق (أوبك) للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية .

المطلب الثاني: أهداف وخصائص منظمة الأوبك

إن تأسيس الأوبك لم يأت هكذا إنما كانت وراءه أهداف كثيرة ومهمة تصبو إلى تحقيقها ، ومنها المحافظة على الصناعة النفطية وللوصول إلى الهدف الأساسي، فهناك عوامل ساعدتها على النجاح كما إن هناك عوامل أخرى وقفت كعائق أمامها ،ومنه فقد أثرت على وضعيتها الاقتصادية في العالم، إن هدف المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق وصاحب فترة تأسيسها .

أولا: أهدافها الرئيسية التي تتلخص فيما يلي[2]:

- تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.

[1] مشدن وهيبة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 56

[2] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره .ص109.ص108

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط.

– تحقيق عائد عادل في إستثمارات العاملين في الصناعة النفطية .

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة .

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط .

ولكن قدرة الدول أعضاء منظمة الأوبك، عند المساومة بالصورة التي تكفل نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في بادئ الأمر عدة مشاكل منها :

– تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة ومتكاملة رأسيا وأفقيا على الصناعة النفطية– .

– تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة النفط، وتنافس الشركات الجديدة (المستقلة)مع الشركات العالمية .

– تزايد عدد مشتري النفط في العالم خاصة في شرق أسيا .

– ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة في إنتاج النفط– .

– انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج النفط، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة .

إلا أن هذه العوائق والمشاكل، لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر.

ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لتضمن استمرارية:

_ المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها.

_ استغلال الدول المنتجة لمصالحها النفطية كلما أمكنها ذلك.

_ إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل ، وإيجاد الطريق للتعويض عل الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم .

_ المحافظة على الثروة النفطية بواسطة تقنية الإنتاج.

_ التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا ،مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم.

ثانياً: خصائص منظمة الأوبك : تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية[1] :

1_ أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية.

2_ قصر حق العضوية عملياً على الدول النامية .

3_ أنها أظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعاً مع وجوب موافقة جميع الحكومات .

4_ تعتبر الأمور السياسية رسمياً خارج نطاق المنظمة .

5_ تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية .

6- لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل.

وتضم سلة خاماتالأوبك 12 نوعا هي:[2]

- خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الأنغولي.

المطلب الثالث: موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي

جرت قبل عام (1983) محاولات عدة من قبل دول الأوبك للاقتراب من الصناعة النفطية في بلادها والتأثير فيها وفي نظام استثمار الشركات ، ولعل ابرز المحاولات المبكرة تلك التي قامت بها حكومة مصدق في إيران ، وهي تأميم النفط الإيراني عام(1951). ورغم فشل هذه الخطوة إلا أنها كانت ناقوساً نبه الدول المنتجة وشركات النفط الاحتكارية الكبرى، وكمحاولة من هذه الشركات لامتصاص ردود الفعل من الشركات المنتجة قبلت عام (1952) مبدأ مناصفة الأرباح بينهما ، وكان القبول بهذا المبدأ سلسلة هامة من التطورات اللاحقة في العلاقات النفطية بين الشركات والحكومات المنتجة، فقد أصبح لهذه الأخيرة مصلحة مباشرة في الإشراف على نشاط الشركات والتدخل في أعمالها المتعلقة بالتشغيل و الإنتاج ، ثم تحديد حجم الكميات المصدرة وأسعار النفط المعلنة.وبعد نجاح مصر في تأميم شركات قناة السويس وما أعطته هذه الخطوة من دفعة معنوية ومادية قوية لدول العالم الثالث، بدأت تتكون في الدول المنتجة للنفط شركات ومؤسسات وطنية أخذت تتطور ببطء وتتزايد خبرة ومعرفة بشؤون النفط لتصبح فيما بعد الأساس الذي تستند إليه الدول المنتجة في محاولاتها الجادة للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية التي تمتلكها. وبعيدا عن الشرق الأوسط تجري محاولات موازية في أمريكا اللاتينية تهدف إلى تحرير شعوبها من السيطرة الاقتصادية.وفي فنزويلا

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص27

[2] www.aljazeera.net / ebusiness 2012/11/12

بدأت خلال الأربعينيات محاولات الإصلاح وتعديل العلاقات النفطية بين الدول والشركات، وقامت الدول بم جموع ة من الإصلاحات أهمها :[1]

- توحيد الامتيازات الممنوحة للشركات من حيث شروطها وامتيازاته .
- زيادة حصة الدول من الأرباح برفع نسبة ضريبة الدخل .
- إجبار الشركات على الاحتفاظ بحساباتها داخل البلاد، واخذ حصة عينية من الإنتاج وبيعها في السوق الحر مباشرة .

1- موقع الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط: ونحاول فيما يلي عرض حصة وموقع منظمة الأوبك من الإنتاج النفطي العالمي

الشكل رقم (1-1) : إنتاج النفط للأوبك من العالم 2000-2011

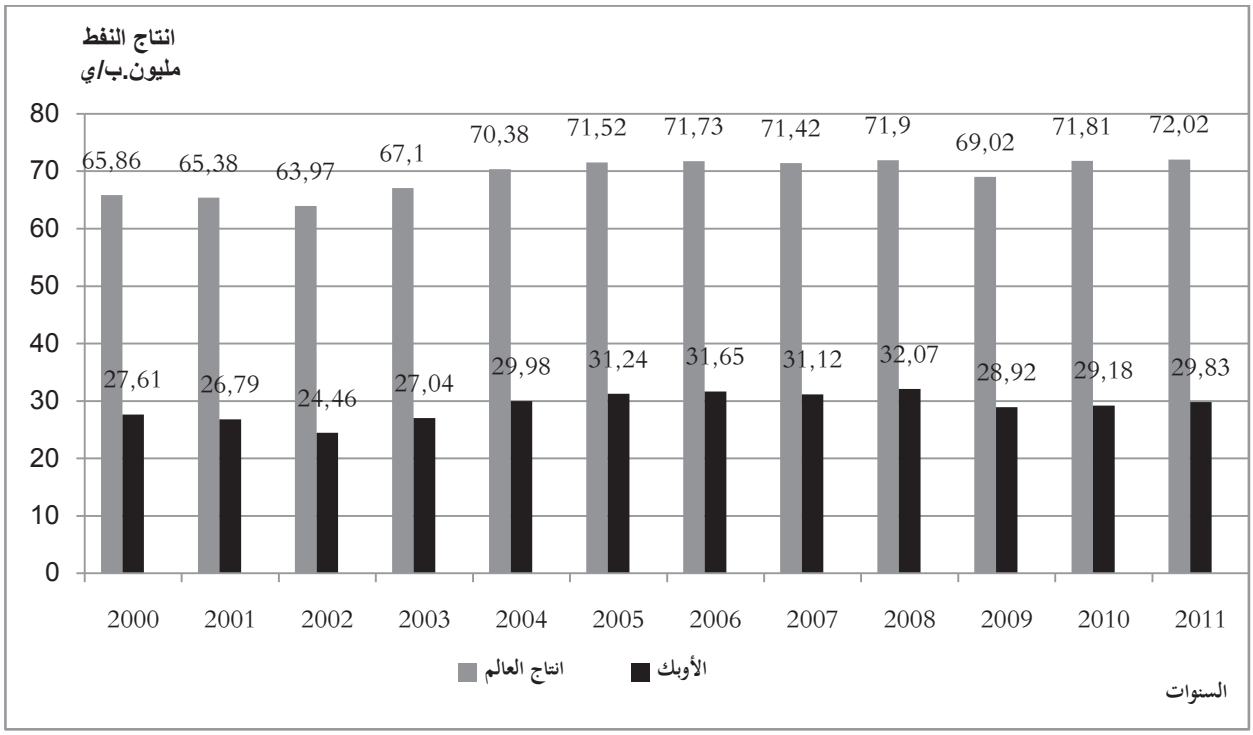

المصدر : بتصرف استنادا إلى معطيات التقرير الإحصائي للأوابك 2012

- قدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي أكثر من 40% أي بقيمة 40.63 مليون برميل وذلك حسب إحصائيات سنة 2010و 66.6% لباقي إنتاج دول غير الأوبك من نفس السنة، أي ما يعادل قيمة 44873.66 ألف برميل يومي .أما على مستوى مرظمة الأوبك الكلية والمقدرة نسبتها39.4%ب، تأخذ الدول العربية الممثلة في 7 دول نسبة 25.06% أي بقيمة 18570 ألف برميل يومي، وباقي النسبة 14.33% للدول غير العربية وعددها5 أي بقيمة 10613.5ألف برميل يومي .[2]

[1] سمير التنير،**التطورات لنفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني ، 2007، ص167

[2] أمينة مخلفي ،مرجع سبق ذكره .ص120

2- موقع الأوبك من الاحتياط العالمي للنفط: ونستعرض فيه موقع منظمة الأوبك من الاحتياطي النفطي العالمي

الشكل رقم (1-2) : احتياطي النفط للأوبك من العالم 2000-2011

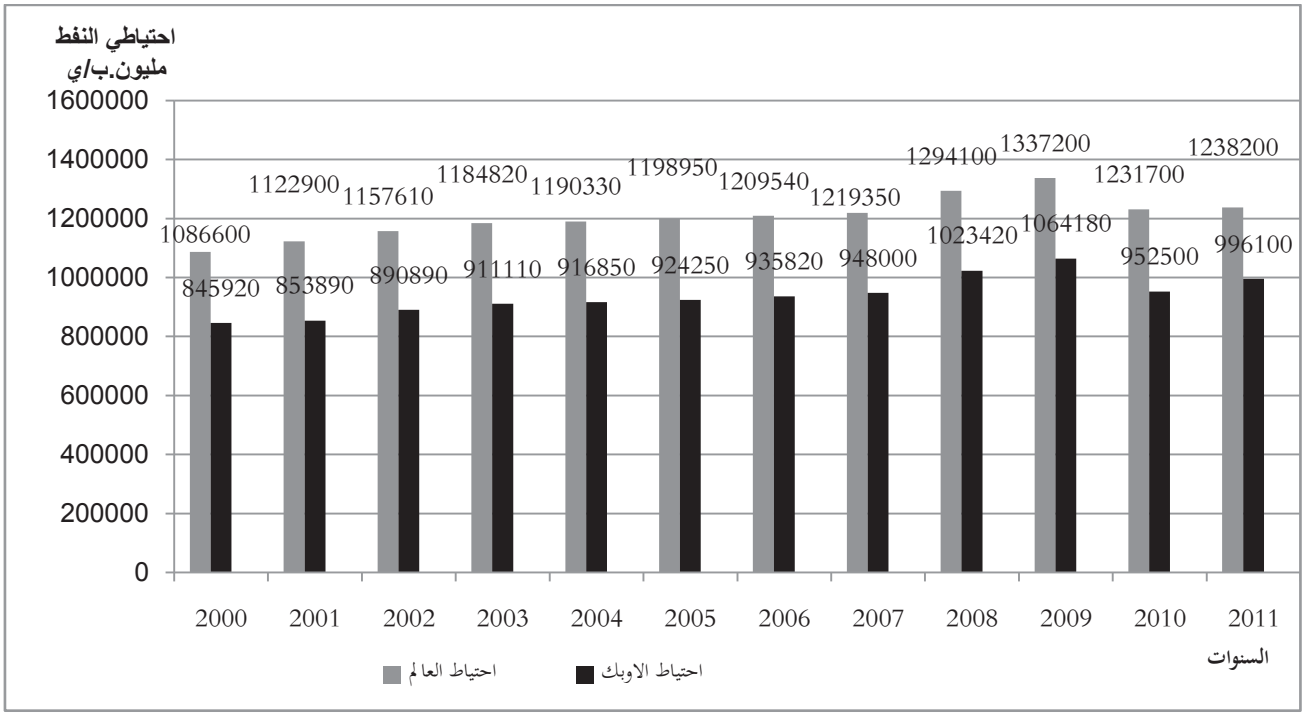

المصدر : بتصرف استنادا إلى معطيات التقرير الإحصائي للأوابك 2012.

نلاحظ أن احتياطات منظمة الأوبك بقيت مستقرة خلال الفترة من 2000الى 2011وحيث أنها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية دول العالم أي ما نسبته 80.44% بالنسبة الاحتياطات العالم ،وتقوم الأوبك عادة بتعديل تقديرات الاحتياطي لأخر سنتين في كل تقرير وخاصة للدول الأعضاء في الأوبك لذلك قد لا يظهر فارق في جداولها الإحصائية ،لكن بالرجوع إلى تقديرات احتياطيها منذ النشأة إلى يومنا هذا يظهر فارق كبير وبشكل واضح ، واستنادا إلى ذلك ارتفعت التقديرات للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 712.4 مليار برميل يومي في عام2011.[1]

3- الأوبك والنفط كسلاح سياسي(1973): شهد أكتوبر 1973 تجلي الدور السياسي للأوبك وللنفط كأداة ضغط مؤثرة في السياسة الدولية؛ وذلك عندما قررت الدول العربية فرض حظر على تصدير النفط للدول المؤيدة لإسرائيل، شمل الولايات المتحدة وهولندا، كما قامت بتقليص إنتاجها تعبيرًا عن مساندتها لمصر وسوريا في حربهما ضد إسرائيل، مما تسبب في ارتفاع أسعار

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2011،ص 158.

النفط بشكل كبير.وفي يوم السبت 6 أكتوبر من عام 1973 أعلنت الدول العربية حربها على إسرائيل .و أعلنت أوبك قرارها التاريخي برفع الأسعار المعلنة دون التفاوض مع الشركات، وفى ذلك اليوم نفسه اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت (أوابك)[1] وقرروا الموافقة على برنامج تخفيض تصاعدي للإنتاج، على ألا تقل نسبة التخفيض عن % 50 من إجمالي إنتاج سبتمبر 1973م وأن تتكرر كل شهر حتى تتمكن الأمم المتحدة من تطبيق قرارها 242 الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في جوان 1967 م .[2]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك

الدراسة الأولى : قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية،جامعة الشلف–الجزائر– 2009 والتي تطرقت إلى أساليب التسعير في أسوق النفطية قبل وبعد أزمة 1973 .وكان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مكانة منظمة الأوبك على الصعيد النفطي من خلال أزمة 1973.

الدراسة الثانية : مشدن وهيبة ،**أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973–2003)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر2004 /2005،و التي تطرقت إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق النفطية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة و الدول المستوردة ، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل النفط العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث.

لقد ركزت الدراسة الأولى والثانية على فترة السبعينيات فقط بينما دراستنا شملت الفترة (2000–2011).

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر , فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، و قبل الدخول في أساليب تسعير النفط نقوم أولا **بتعريف السعر النفطي** و **أنواعه في السوق النفطية**.

1– تعريفه السعر النفطي : السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، و من خلال هذا التعريف للسعر فان السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود[3].

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة لبترول (**أوابك**)،تأسست بتاريخ 9 جانفي 1968، وتستمد اسمها من الأحرف الخمسة الأولى من الكلمات التالية: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.،وتظم 11 دولة عربية (السعودية،الكويت،ليبيا،الإمارات،قطر،البحرين،الجزائر،سوريا،العراق،مصر،تونس).ويقع مقرها في دولة الكويت .

[2] سيد فتحي أحمد الخولي،مرجع سبق ذكره ص43

[3] قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ،(**رسالة ماجستير**)،جامعة الشلف،2009،ص62

2- أنواع أسعار النفط :عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، و ذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين و مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ،ومن أبرز هذه الأنواع هي[1] :

أ-السعر المعلن :يقصد بهسعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880في الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- السعر المتحقق :هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك،أوابك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج- سعر الإشارة :هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة و الشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين . إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق , إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في1965 .

د- سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

و- السعر الفوري أو الآني : هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة آنية .

المطلب الأول: السياسة التسعيرية منذ النشأة إلى سنة 1973(قبل التصحيح السعري)

انفردت شركات النفط العالمية شركات النفط العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير و هو أحد أهم أعمدة استمرارها و رخائها و أهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل[2] .

[1] نفس المرجع ص63.62

[2] نفس المرجع السابق،ص63

أ–التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة :كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية،هي أكبر منتجي النفط في العالم ،و كانت أيضا أكبر مصدريه، و يبدو طبيعيا أن أسعار النفط في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها ، وكانت النتيجة أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ،نقطة الأساس الوحيدة و قد كرست اتفاقية كناكري (1928) و التي انبثق عنها شركات النفط الكبرى ،حيث أكدت أن أسعار النفط في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه. معنى ذلك النظام أن سعر النفط في مرسيليا مثلا، كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه النفط ،وكان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته النفطية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا. لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات النفط الكبرى ،و إنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، و ليس غريبا بالتالي إن كان الشعار السائد في الصناعة النفطية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات ، و ما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا. لم تكن الأسعار في ظل هذه السيطرة الكاملة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض و الطلب، و إنما طبقا لحسابات و عوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط و الاستقلال بين أسعار الخام و أسعار المنتجات.

ب – التسعير حسب نظام نقطتي الأساس:استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة– خليج المكسيك – مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد ،وكانت الشركات النفطية تحقق من خلاله أرباحا خيالية. و لكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية وتدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي،كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط وحدد سعر النفط في" عبدان "(إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس : خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.و يمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعرية لأسعار النفط الخام فيما يلي[1] :

– قيام الحرب العالمية الثانية و ما تطلبته من استهلاك واسع للنفط .

– التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية بترول الشرق الأوسط عالميا و بترول الخليج العربي خاصة في السوق النفطية الدولية.

–استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء النفط الأجنبي، و خاصة بترول منطقة الخليج العربي .

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير و العوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للنفط،و إنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و مصالح الشركات و مصالح الدول المستهلكة في أوروبا ، وظلت الدول المنتجة عديمة التأثير في الأسعار حتى عام 1960 حين أنشئت منظمة الأوبك ، و بدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر.

[1] نفس المرجع السابق ، ص63

ج– التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

كانت الاتجاهات الوطنية و تزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة ، و بالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في النفط، و لتؤكد حقها في جني ثرواتها النفطية و لتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي1959و1960 لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك "كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة ، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا، و استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت 1960 و لأكثر من10 سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة ، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20– 25 ٪ خلال هذه الفترة .

لقد ميز هذه الفترة ارتباط نظام تسعير النفط الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط، و التي تعكس الاستراتيجيات السياسية الإجمالية للدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات وعلاقاتها مع الدول المنتجة للنفط، فحتى بداية الخمسينات من هذا القرن لم يكن هناك سوق للنفط بالمعنى الصحيح، ولم يكن للدول المنتجة أي دور في تسعير النفط .وكانت حصة الدول المنتجة عبارة عن مبلغ ثابت عن كل طن مستخرج من النفط .

المطلب الثاني : السياسة التسعيرية بعد التصحيح السعري لسنة 1973 إلى غاية سنة 2000.

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية ، و قد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي إلى 10,34 دولار للبرميل 2 ابتداء من عام 1974.إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ و إنما كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل ، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للنفط و التي يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

– أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك والشركات النفطية على قوة الدول المصدرة ،و صلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، و على ضعف موقف الشركات النفطية، و أكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة .

– أدى الوعي النفطي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار النفط، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها،و كذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة .

[1] نفس المرجع،ص65

– تفاقم معدل التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها.

– اتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من النفط ، و بالتالي تفاقم أزمة الطاقة و تزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من النفط .

– ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع و بأسعار عالية بترول المشاركة[1] ، خلافا لكل التوقعات السابقة لقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة ،و انها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة ، و لكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع نفطها ، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة ،و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، و أدى هذا التطور إلى:

–ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.

–ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.

–تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط اتفاقيات المشاركة لصالحها.

إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبت أن تغيرا هاما قد حدث و هو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للنفط عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، و إن صورة الصناعة النفطية تغيرت بالكامل.

إن أهم السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك في هذه الفترة :[2]

1– وجود هيكل سعري ذو مستويين: منذ أكتوبر 1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء" سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة– أي الأسعار المتحققة –في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى 20 دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو 11.651 دولار جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و 1975للبرميل اعتبارا من 1974/1/1 كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و1977 .

2– محاولة توحيد الأسعار:بسبب انخفاض سعر النفط المؤشر بدءا من جانفي 1974 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة وبهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك في1974/12/13 قرارا بجعل معدل عائدات الحكومة بالنسبة لنفط الإشارة العربي الخفيف 12 و 10 دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا

[1] بترول المشاركة: هو البترول الساري وفق عقود المشاركة وهو نوع من أنواع العقود البترولية السائدة في تلك الفترة.

[2] مشدن وهيبة ،مرجع سبق ذكره ص64.

القرار فهو توحيد سعر النفط وإلغاء كل من السعر المعلن، الريع وتحديد هامش الشركات بمقدار 22 سنتا للبرميل كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية ، ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خلال عامي 1975 و 1976،قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01 إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات زيادة قدرها 5%حتى نهاية جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية .

3- محاولة تجميد الأسعار:حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر النفط بصورة تدريجية تصل إلى % 14.5 مع نهاية عام 1979، واشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 %.

4- وضع حد أعلى للأسعار:رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سمي" لجنة الإستراتيجية طويلة المدى "فإنها لم تستطع حتى منتصف عام 1979 التوصل إلى سياسة موحدة بخصوص الأسعار ونظرا لشعور غالبية الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة، من هنا قررت الأوبك تعديل سعر الإشارة إلى 18 دولار للبرميل وإضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ذلك، على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولار، وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه.

5- محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط:أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980 إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى 9.9 م/ب/ي سنة 1980 مقابل 9.5م/ب/ي سنة 1979 و8.3 م/ب/ي في سنة 1978، من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق النفط الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر النفط الخام" المؤشر "عند حد أعلى سقف يبلغ 32دولار للبرميل على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5 دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بدءا من أول جويلية 1980 كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي للأوبك تثبيت سعر النفط الخام" المؤشر " عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع النفط الأخرى عند ذات المستوى لكن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر

بتروها عند 28 دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي وسعر الإشارة يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى 32 دولار للبرميل والثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة1980 .

المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك (فترة القرن الواحد والعشرين...).

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط .إلا أن منظمة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص ،اخذين في الحسبان اثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة والتي تمثل مالا يقل عن ثلاثي الإنتاج العالمي من النفط،من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني اكبر مصدر للنفط بعد السعودية وكذلك المكسيك وانغولا، واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعر النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500الف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط الأوبك اقل من 22 دولار لمد عشر أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار لبرميل سلة نفط أوبك طول 20يوما متواصلة[1] .

تعتبر الدول النفطية ،خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من اشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط لارتباط عملية نموها الاقتصادي والاجتماعي بالدخل النفطي ، لذلك بادر ت بأخذ زمام المبادرة لإعادة التوازن لأسواق النفط،تواصلا مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 وانتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق النفط ، وبعد أن شغلت الدول النفطية كثير في عام 1999 بفائض الإمدادات النفطية ،فقد انتقل اهتمامها في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 4 مليون برميل يوميا سعيا لتهدئة السوق، والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرة على الأسواق المستقبلية[2].

جدول رقم (1-1) : أهم السياسيات التسعرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة من2000 إلى 2011

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتيجة
2000	27.6 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة1999(17.5 دولار للبرميل) .	- حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي - تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2001	23.1 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية	- الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	- ارتفاع في سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)

[1] **أسواق النفط العالمية** ،تقرير المعد العربي للتخطيط بالكويت،العدد لسابع والخمسون،2005،ص15 .

[2] تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأوابك لسنة 2000 ،ص17

2003	28.8 دولار للبرميل	زيادة في الإنتاج ب 1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العر اق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003.	– استقرار سوق النفط العالمي
2004	36 دولار للبرميل	زيادة في إمدادات النفط نتيجة لارتفاع الطلب عليها .	– ارتفاع مستمر في أسعار النفط .
2005	50.6 دولار للبرميل	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك .	– ارتفاع مستمر في أسعار النفط .
2008	94.08 دولار للبرميل	انخفاض الطلب على النفط ،نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية.	– تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية اثر سلبا على سوق النفط .
2009	60.88 دولار للبرميل	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة، ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق ..	– مزيد من التدهور والفوضى المالية ،والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي وكذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤه في البلدان النامية .
2010	77.38 دولار للبرميل	استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير .	– بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009
2011	107.4 دولار للبرميل	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي.	– ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في سوق

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوابك 2000-2011

الشكل رقم (1-3) : الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك 2000-2011

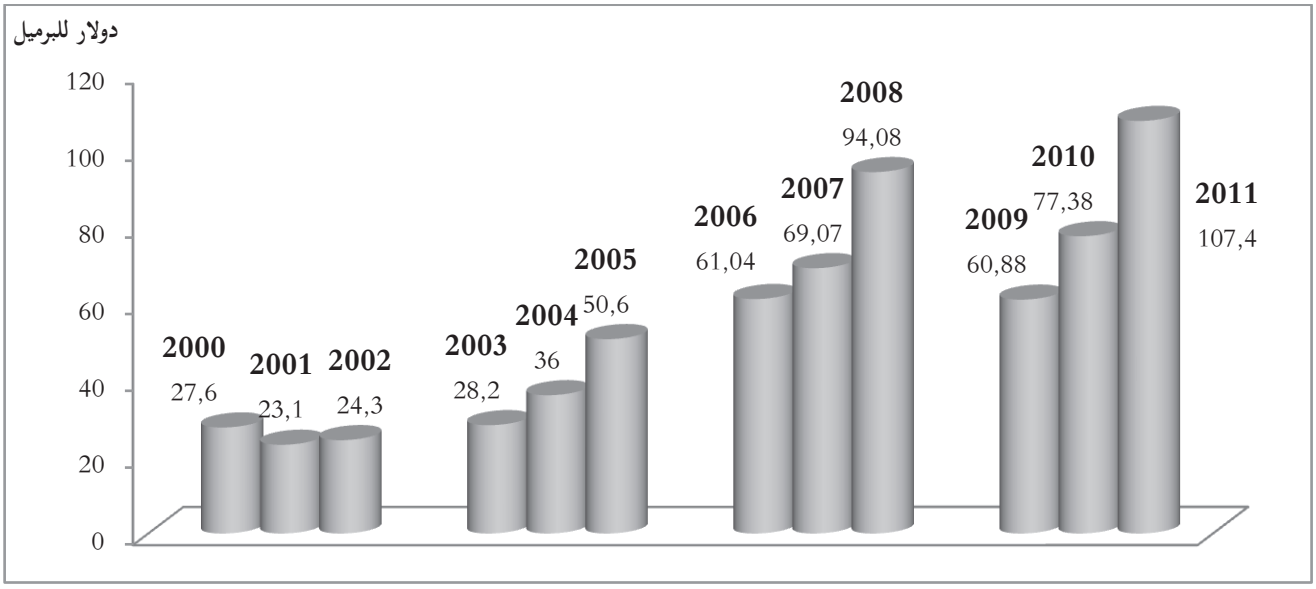

المصدر: من إعداد الطالب استنادا من التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل ،تستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط ،ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها و أهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية .ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه في عام 1973 ،أو ما يعرف بأزمة 1973 عرف تصحيح لقواعد التسعير السابقة، ومنذ ذلك الوقت أصبح للدول المنتجة وخاصة دول الأوبك دورا مهما في تحديد الأسعار ، و أصبحت للأسعار المعلنة أهمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ،كما بحثت منظمة الأوبك على قواعد جديدة في تسعير النفط تماشيا مع الوقت الحاضر لتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرين .

تمهيد:

تتحدد الأسعار في السوق النفطية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب .وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها .وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين ،مما يفيد في استعراض هذه التغيرات والأحداث التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب، والتي يسعى هذا الفصل لتقديرها والتعرف عليها، وقبل الدخول في دراسة سوق النفط العالمي نقوم أولا **بتعريف السوق النفطية،خصائصها، وأنواعها.**

أولا: مفهوم السوق النفطية: السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية [1] .

ثانيا: خصائص السوق النفطية العالمية: والتي تتمثل فيما يلي[2]

1 ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري :أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية .وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك،كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية،أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OECD) "حيث استوردت ما يقارب من 22.8% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010 .

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع،النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث و استكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية ..وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات) :تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيأت والمنظمات الدولية(كمنظمة

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ،مرجع سبق ذكره،ص62.

[2] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره ص53

الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة)التي من مهامها التدخل في استقرار السوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.

4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء عن تلك المعدات. لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات(سنوات1973و1974 وفترة القرن الحالي (2008-2011) ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن .حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة. فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

ثالثا: أنواع الأسواق النفطية: إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى و الدول المنتجة للبترول ، أدى إلى ظهور تطورات تعقيدات في طرق تسويق النفط الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية و الأسواق الآجلة[1] .

1-الأسواق الفورية:

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين ،حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، و لكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات و في حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال ، و هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- تعامل بترولي مكثف.

- إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار و السماسرة اللّذان يساهمان في سيولة السوق.تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن) ،الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك،) آسيا (سنغافورة) أما الخامات

[1] قويدري قوشيح بوجمعة،مرجع سبق ذكره ص55

المرجعية فهي البرنت في أوروبا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة و دبي في آسيا ، و تستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعارالفورية.

– إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون و المنتجون أما المنتجات التامة الصنع فان المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين ، أما البائعون فهم المكررون.يرتبط التوازن العام لأسعار الخام و المنتوجات النفطية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض و الطلب، إلا انه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لآخر، و في هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق،وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات أشتريت من سوق متدهورة ، هذا من جهة ، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى و كذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى .

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى،فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة ، و تتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين ، يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتوجات النفطية

2– الأسواق الآجلة:

نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر النفط ، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، و هو ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، و تتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار ،التسيير الحسن للمخزون ، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية و الكافية المتعلقة بالسلعة النفطية و بكل شفافية ، و يوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق النفطية المادية الآجلة و الأسواق النفطية المالية الآجلة[1]

المبحث الأول: انعكاس السياسة التسعيرية للأوبك على سوق الطلب النفطي للقرن 21

تميزت فترة القرن الواحد والعشرين بأنها فترة غير عادية حيث شهدت جملة من التذبذبات في أسعار النفط بداية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الامريكية ولما لها من أثار بالغة على أسعار النفط ،مرورا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تعتبر أشد أزمة مر بها العالم في هذه الفترة ،والتي بدورها أثرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام،بما في ذلك السلع الأساسيةكالنفط ،من حيث الأسعار والطلب .كما تميزت هذه الفترة بالاختلافات الكبيرة في أراء المسئولين والخبرا حول الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط، وهو الأمر الذي جعل منظمة الاوبك تتخذ إجرائات سريعة للحد من هذه التذبذبات في اسعار النفط وتحقيق التوازن في اسواق النفط العالمية حلال هذه الفترة .

[1] قويدري قوشيح ،نفس المرجع السابق ص56 .

المطلب الأول : القيادة السعرية لمنظمة الأوبك ودورها في الحفاظ على استقرار سوق النفط العالمي

أولا :الأوبك أداة للقيادة السعرية

إن الحالة الراهنة لسوق النفط الدولية ربما يكون تفسيرها بموضوعية من خلال نماذج التواطؤ الضمني في سوق احتكار القلة (Tacit Collusion Models) كنتيجة للقوانين التي تمنع نشوء الإحتكار في الأسواق وتجنباً لقيام الحروب السعرية بين المشروعات إذ فيه تتلافى المشروعات نسبة كبيرة من حالات عدم التأكد التي تواجهها في ظل الحروب السعرية واختلاف التكاليف الإنتاجية .وفي ظل هذا النوع من النماذج تبرز القيادة السعرية كصورة من صور التواطؤ الضمني والتي تعني أن المشروعات في الصناعة تتبع المشروع أو المشروعات القيادية حيث تقرر المنشآت في صناعة احتكار القلة، وبدون اتفاق رسمي تبني السعر الذي تحدده في الصناعة، والقيادة السعرية ممكن أن تكون للمنشأة التي تتميز بحجم أكبر أو كلفة منخفضة أو كلاهما بحيث تقوم تلك المنشآة بتحديد مستوى السعر الذي يعظم أرباحها وتسمح لجميع المنشات الأخرى في الصناعة ببيع كل ما تريد بهذا السعر، ثم تتولى سد ما تبقى من طلب السوق[1] .

يمثل الشكل رقم (2-1) القيادة السعرية لمنشأة ذات تكلفة منخفضة ،فان المنحنى (D.D) يمثل الطلب الكلي السوقي على السلعة في صناعة احتكار القلة، أما منحنى (ΣMC) فيمثل منحنى التكلفة الحدية التجميعي لجميع المنشآت الصغيرة في الأجل القصير باستثناء المنشاة القائدة، والتي تبيع السلعة موضوع البحث بالسعر الذي يحدد من قبل المنشأة القائدة ومنحنى التكلفة التجميعي يمثل أيضا منحنى العرض قصير الأجل لتلك المنشآت الصغيرة مجتمعة بافتراض ثبات أسعار عوامل الإنتاج,أما المنحنى (Ad) فيمثل طلب المنشاة القائدة ومن خلال تقاطع منحنى الكلفة الحدية مع منحنى الإيراد الحدي (MR) في النقطة (E) التي تمثل تساوي كل من الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي للمنشاة القائدة وان النقطة (P)المقابلة للنقطة (F) على منحنى الطلب (Ad) الخاص بالمنشأة القائدة والتي هي امتداد لتقاطع كل من منحنى الكلفة الحدية مع منحنى الإيراد الحدي تمثل السعر الذي تحدده المنشأة القائدة,إن المنشاة القائدة من خلال تحديدها مستوى السعر (P) ستسمح لجميع المنشآت الأخرى بالبيع بهذا السعر حيث ستبيع الكمية (Q1Q2) وتتولى المنشاة القائدة بيع الكمية (OQ1) ويرى بعض الاقتصاديين بان منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) هي قائد سعري في سوق النفط الخام الدولية ، وأن المملكة العربية السعودية هي قائد سعري داخل تلك المنظمة. إن القيادة السعرية لمنظمة (الأوبك) تستند إلى الحجم الكبير للاحتياطيات النفطية التي تسيطر عليها المنظمة، وحجم طاقتها الإنتاجية فحسب إحصائيات عام 2005 فان نسبة الاحتياطيات النفطية المثبتة التي تسيطر عليها المنظمة بلغت 75 % من الاحتياطيات الدولية[2].

[1] عبدالستار. عبد الجبار موسى،**حصة أوبك من إنتاج النفط أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية** ، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد65،سنة 2007.ص37

[2] نفس المرجع.ص38

الشكل رقم(2-1) : القيادة السعرية لمنشئة ذات تكاليف إنتاج منخفضة

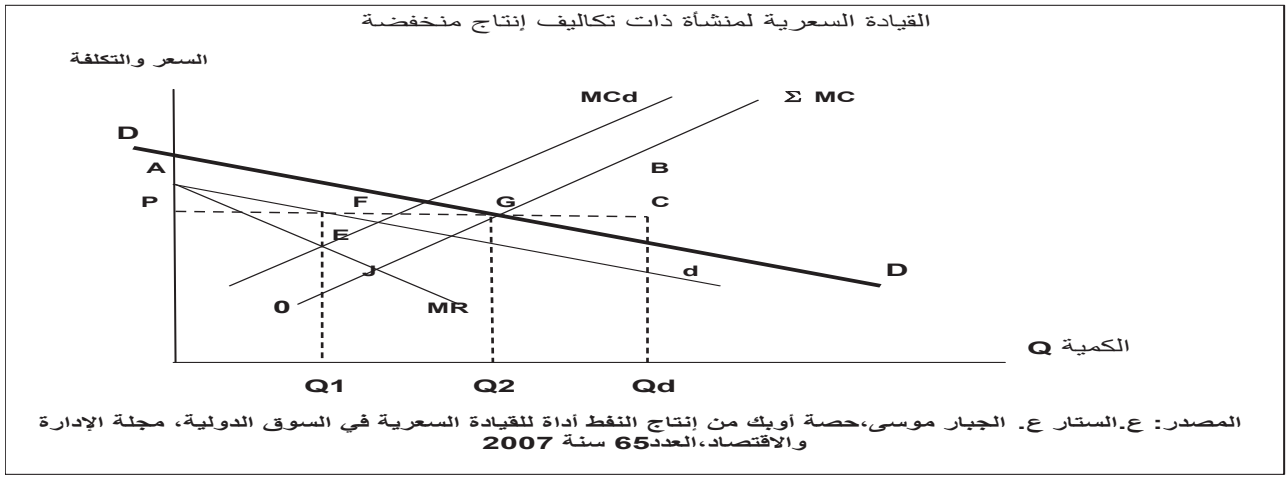

المصدر: ع.الستار ع. الجبار موسى،حصة أوبك من إنتاج النفط أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد65 سنة 2007

– ويمكن توضيح القيادة السعرية لمنظمة (الأوبك) من خلال الشكل فتحديد مستوى السعر(P) الذي يعظم أرباح المنظمة والذي يرتبط بحجم (Q 1) من الإنتاج، وتترك ما تبقى من الكميات المطلوبة دولياً وهي (Q 2) ليتم إشباعها من قبل المنتجين الآخرين من خارج المنظمة .وفي الوقت نفسه فإن الدول الأعضاء المنتجة داخل المنظمة تقوم بإنتاج حصصها وتبقى حصة الإنتاج بالنسبة للمملكة العربية السعودية متأرجحة لغرض الحفاظ على مستوى السعر وهكذا تصبح منظمة (الأوبك) القائد السعري على الصعيد الدولي[1].

ثانيا : دور الأوبك في تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمي

من المعلوم أن احتياطيات النفط المعلنة في منطقة الشرق الأوسط تمثل ما يقارب 68% من الاحتياطي العالمي .وتستهلك معظم دول العالم ما تنتجه من النفط وتلجأ للاستيراد لسد النقص إن وجد، حيث يزداد الطلب العالمي على النفط بمعدل 2.5% سنويا (ما يعادل 1.8الى 2.0مليون/ب/ي). إن دول منطقة الشرق الأوسط و بقية دول الأوبك والنرويج والمكسيك و روسيا تمثل المصدر المتاح لسد الطلب العالمي من النفط ، و تمثل دول الأوبك الثقل الأكبر في الإنتاج الكلي للعالم ، يمثل النفط الفائض عن الحاجة و المنتج من دول الأوبك والذي يبلغ من 3 إلى 5 مليون برميل في اليوم تقريبا المجال الوحيد المتاح حاليا لسد التنامي المتزايد للبترول عالميا كما هو موضح في الشكل رقم (2-2) وبنظرة سريعة في الشكل يمكن القول أن الفائض عن الحاجة من النفط المنتج في دول منظمة الأوبك سيغطي الطلب العالمي لغاية عام 2022 م إذا بقيت الأمور كما هي عليه الآن [2]..

[1] عبدالستار. عبد الجبار موسى، نفس المرجعالسابق، ص39 .

[2] جاسم العواد ،**نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط** – جامعة الملك سعود– المملكة العربية السعودية،2008 ص3

الشكل رقم (2-2) : توقعات العرض والطلب والفائض من النفط في العالم

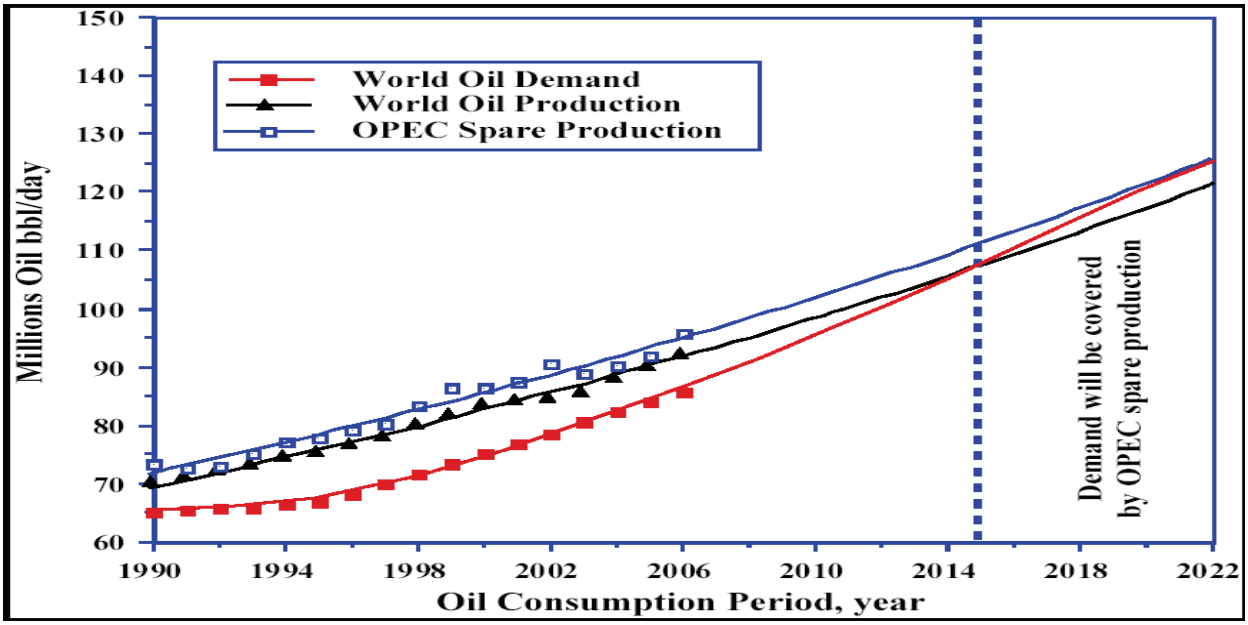

المصدر: جاسم العواد ،نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط ،المملكة العربية السعودية،2008،ص8 .

المطلب الثاني: الطلب النفطي بالنسبة للدول الصناعية.

تختلف الدول المستهلكة في كثير من السمات والخصائص بحيث تختلف انعكاسات أسعار النفط على اقتصادها وعلى مركزها النسبي بين دول العالم،فالدول المستهلكة النامية تحرص على ألا تؤثر أسعار النفط على طموحاتها التنموية،أما الدول المستهلكة الصناعية فتحرص على ألا تؤثر أسعار النفط سلباً على مركزها النسبي بين دول العالم .فمثلاً بريطانياً لا تستورد نفطاً، الولايات المتحدة ،تستورد نحو نصف احتياجاتها، ألمانيا تستورد معظم احتياجاتها، بينما تستورد اليابان كل احتياجاتها من النفط . ولهذا فإن أثار تغير سعر النفط تختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالي فإن السعر المنخفض يحقق لألمانيا واليابان موازين اقتصادية ومراكز تنافسياً مختلفة في الاقتصاد الدولي، بينما تتضرر مصالح بريطانيا والولايات المتحدة .أما في حالة السعر المرتفع فالأمر عكس ذلك تماماً [1].

[1] سيد فتحي أحمد الخولي،مرجع سبق ذكره،ص10 .

الشكل رقم(2–3) : الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية 2000–2011

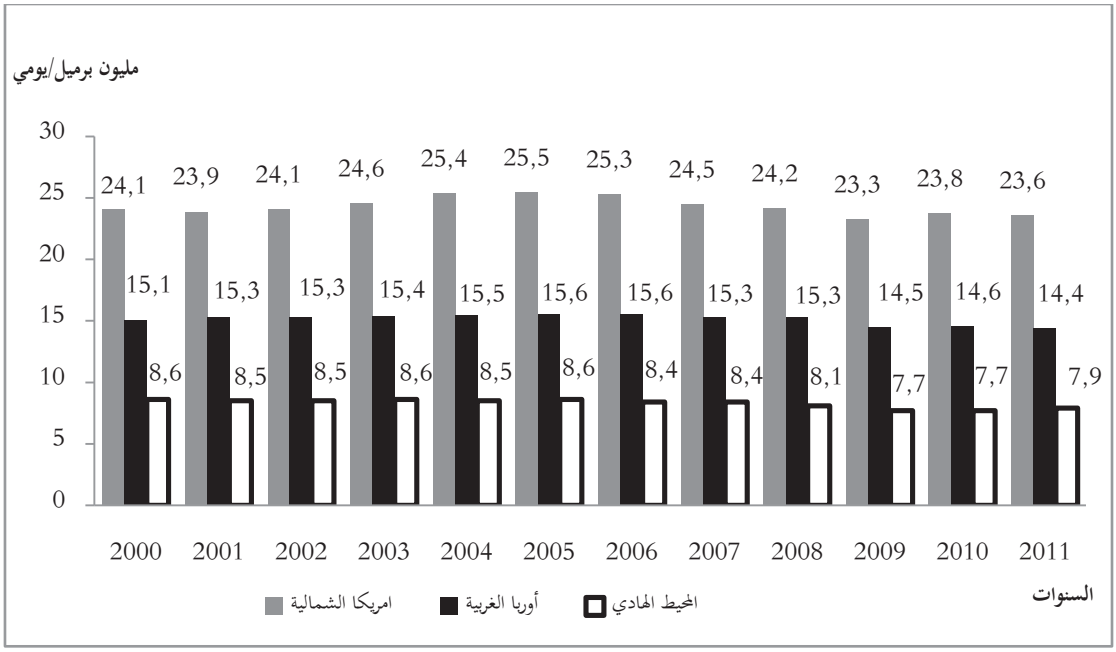

المصدر : بتصرف وفق تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك 2011/2000

شهدت حصة الدول الصناعية من إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة2000الى 2002 انخفاضا قدر ب 0.3% لتصل 62.2% خلال العام 2002،حيث انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية بمقدار 100 ألف برميل يوميا ليصل 47.6 مليون ب/ي ،وقد جاء جل الانخفاض من دول أوروبا الغربية التي وصل إجمالي الطلب بها إلى 15 مليون ب/ي في حين استقر مستوى الطلب في كل من دول أمريكا الشمالية والدول الآسيووية الصناعية عند مستوى24.1 مليون ب/ي، و 8.6مليون ب/ي على التوالي ،ويعزي ذلك الانخفاض في الطلب إلى المستويات المتدنية في معدلات النمو الاقتصادي التي اقترنت بفصل شتاء معتدل بدول المنطقة خلال العام، كما ساهمت تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر في التأثير على مستوى الطلب خصوصا على وقود الطيران نتيجة تقلص حركة الطيران خلال فترة الأحداث والفترة التي أعقبتها[1] .

– بينما ارتفع طلب الدول الصناعية على النفط من الفترة2003 حتى عام 2005ارتفاعاً بواقع 0.4 مليون برميل /يوم، أي 1.5 %مقارنة بعام 2002 والتي شكلت حوالي % 33 من إجمالي الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2005،والجدير بالذكر أن تلك الزيادة الحاصلة خلال عام 2005 تمثل حوالي % 50 من الزيادة التي تحققت في طلب المجموعة خلال عام 2004 مقارنة بعام 2003 شكلت الزيادة في طلب أمريكا الشمالية في عام 2005 الجزء الأكبر من الزيادة،أي بنسبة % 75 في إجمالي طلب المجموعة، ونسبة 25%من الزيادة في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال العام ليصل طلبها إلى 25.6 مليون برميل/يومي مقارنة ب 25.3 مليون برميل /يومي خلال عام 2004 ،أي بزيادة حوالي% 1.2 .

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك من 2000الى2002 .

لكنه عاد وتراجع طلب البلدان الصناعية خلال العامين2009و2008 بحوالي 1.9 مليون برميل يوميا أي بنسبة سالب4 % مقارنة بالعام 2007 ليبلغ 45.7 مليون ب/ي .وقد جاء ما يزيد على 47 % من إجمالي الانخفاض من بلدان أمريكا الشمالية التي انخفض طلبها على النفط بواقع 0.9 مليون ب/ي ليصل إجمالي الطلب فيها إلى 23.3 مليون ب/ي كما انخفض طلب بلدان أوروبا الغربية بحدود 0.5 مليون ب/ي ليصل إلى حوالي 14.8 مليون ب/ي، وانخفض في البلدان الآسيوية الصناعية بنحو 0.5مليون برميل في اليوم ليصل إلى حوالي 7.6 مليون برميل يوميا .

ليعاود الارتفاع مرة ثانية حيث ارتفع طلب البلدان الصناعية في العامين 2010و 2011 بحوالي 500 ألف برميل يوميا أي بنسبة 1.1 % مقارنة بالعام2009 ليبلغ 46 مليون ب/ي .وقد جاء إجمالي الزيادة من بلدان أمريكا الشمالية التي ارتفع طلبها على النفط بواقع 500 ألف ب/ي ليصل إجمالي الطلب فيها إلى 23.8 مليون ب/ي، كما ارتفع بشكل متواضع في البلدان الآسيوية الصناعية بنحو 100 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 7.8 مليون برميل يوميا .بالمقابل انخفض طلب بلدان أوروبا الغربية قليلاً بحدود 100 ألف ب/ي ليصل إلى 14.4 مليون ب/ي[1] .

المطلب الثالث: الطلب النفطي بالنسبة للدول النامية.

عانت الدول النامية ولفترات طويلة من عدم التكافؤ الهيكلي في نظام التجارة الدولية نتيجة لتناقص نصيب هذه الدول من التجارة الدولية ، وتدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالحها ، وتزايد درجة تبعية اقتصادياتها لاقتصاديات الدول المتقدمة.وعقب تصحيح أسعار النفط في 1973 م،وجدت الدول المتقدمة فرصة في إلقاء اللوم على ارتفاع أسعار النفط كسبب رئيسي في تفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول النامية وتزايد حجم الفجوة بين هذه الدول والدول المتقدمة. وبالرغم من ذلك فقد زادت أوبك من جهودها لمساعدة الدول النامية غير المصدرة للنفط تماشيا مع مسؤوليتها الدولية في استقرار الاقتصاد العالمي ، ومساعدات أوبك للدول النامية الأخرى لها تاريخ طويل يرتبط بتاريخ إنشاء أوبك باعتبارها أداة لحفظ الحقوق المصالح الاقتصادية للدول النامية، وقد تطورت هذه المساعدات تطورا سريعا وملحوظا كما يتضح من تعدد قنوات المؤسسات التي أنشئت في فترة وجيزة لتقديم هذه المساعدات .

أولا: خصائص معونات أوبك للدول النامية:حيث نلخصها في النقاط التالية[2]

1- تنطلق أوبك في تقديم المعونات للدول النامية من منطلق ديني وأخلاقي وإنساني ، فمن المعروف أن معظم المعونات الدولية تتم في العادة لاعتبارات اقتصادية مثل استهداف تحسين العلاقات التجارية مع الدول النامية باعتبارها أسواقا لمنتجات الدول المقدمة للمعونة ، وخلق مناخ ملائم لاستثماراتها الخارجية ، كما قد تتم لاعتبارات سياسية لتحقيق مكاسب سياسية أو تجنب استخدام وسائل سياسية أكثر تكلفة لتحسين العلاقات (الدبلوماسية) مثل فتح أبواب الهجرة ، وهذه الاعتبارات الاقتصادية والسياسية لا تكفي لتفسير حجم واتجاه معونات أوبك للدول النامية ، مما يترك الاعتبارات الدينية والأخلاقية والإنسانية كتفسير

[1] تقرير الأمين العام الأوابك من 2008 إلى 2011 .

[2] سيد فتحي أحمد الخولي،مرجع سبق ذكره ،ص114 .

منطقي ومقبول ، ولهذا فإن معونات أوبك ليست التزاما عليها بغية تخفيف أو إزالة آثار ارتفاع أسعار النفط ، ولكنها واجب يعزز موقفها في المحافظة على رفاهية العالم.

2- تتميز معظم معونات أوبك للدول النامية بأنها غير مقيدة ، مثل معونات العديد من الدول الصناعية التي تشترط أن تنفق جانبا من المعونات في شراء سلع من الدول المقدمة للمعونة ، كما أن القيود المشروطة على بعض معونات أوبك تكون في العادة ميسرة للغاية ولتحقيق أهداف اقتصادية في الدول المتلقية للمعونة ، مثل القروض الميسرة (بمعدلات فائدة منخفضة وفترة استحقاق طويلة) .

3- تتميز معونات أوبك بأنها أكثر انتشارا جغرافيا من معونات الدول الصناعية حيث بلغ عدد الدول المستفيدة من صندوق أوبك وحده نحو 59 دولة . وبلغ عدد الدول المستفيدة من المؤسسات المختلفة والتابعة لأوبك نحو 76 دولة.

4- تتميز معونات أوبك بكبر حجمها وبتعدد أشكالها، فهي تتضمن إعانات النكبات الطبيعية،والدعم المباشر للميزانية والقروض الميسرة الشروط ، والقروض المرتبطة بتمويل مشروعات تنموية أو خطة إنمائية محددة ، والمساهمات في المنظمات متعددة الجنسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وقد بلغت هذه المعونات حجما كبيرا لدرجة أن أصبح بين أكبر ست دول مقدمة للمعونات في العالم من حيث الحجم الإجمالي ثلاث دول من أوبك هي المملكة العربية السعودية (وتحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية) والإمارات العربية المتحدة والكويت.

5- تتضمن معونات أوبك للدول النامية تضحية دولية كبيرة ، لأن أعضاء أوبك دول نامية تحتاج إلى العديد من الجهود لتنمية هياكلها الأساسية وتختلف في وضعها الاقتصادي وفي مسؤولياتها تجاه الدول النامية اختلافا أساسيا عن الدول الصناعية، ومصدر التضحية هنا أن هذه المعونات ترتكز أساسا على مصدر ناضب يتضمن حقا للأجيال القادمة .

ثانيا: طلب النفط بالنسبة للدول النامية

تختلف الدول المستهلكة النامية عن الدول المستهلكة المتقدمة. في علاقتها مع الدول المنتجة،لأن هذه الأخيرة يجب أن تراعي رغبة الدول النامية في النمو دون التعرض لهزات اقتصادية كبيرة بسبب أرتفاع أسعار النفط .أما بالنسبة لعلاقاتها مع الدول المستهلكة المتقدمة أو الصناعية، فإن السعر يجب أن يتغير بصورة عادلة مع تغيرات أسعار السلع الأخرى، التى تصدرها الدول الصناعية إلى الدول المنتجة للنفط أى يعكس معدلات التخضم وتغيرات أسعار صرف العملات، بالإضافة إلى العدالة فى النظام الاقتصادى الدولى وانعكاساته على موازين المدفوعات والتجارة[1] .

[1] نفس المرجع السابق ،ص10 .

الشكل رقم (2–4) :الطلب العالمي على النفط في الدول النامية 2000–2011

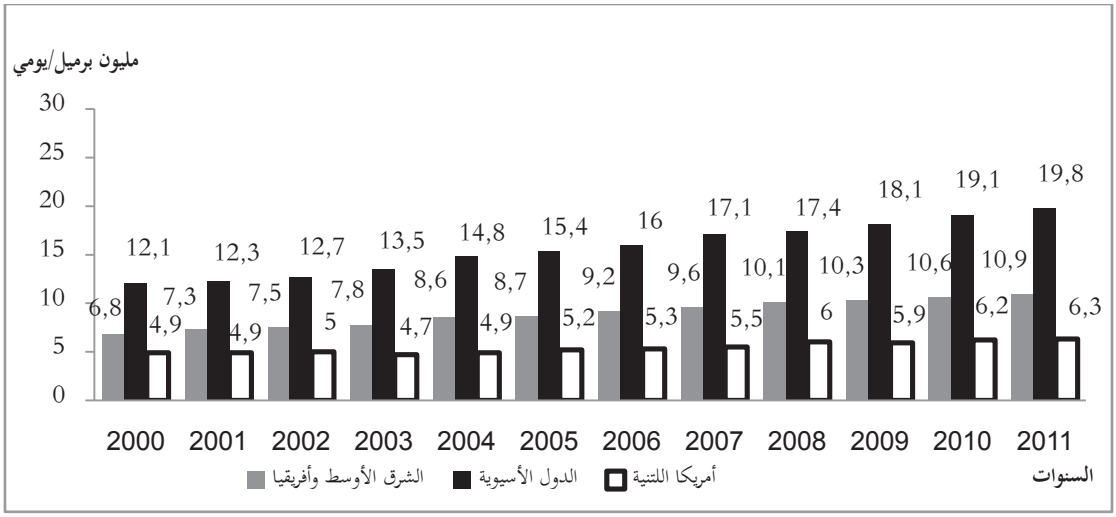

المصدر : بتصرف وفق تقارير منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الاوابك 2011/2000.

شهد طلب الدول النامية على النفط من الفترة 2000الى 2011 تزايد مستمر بلغ 23.6 مليون برميل يومي سنة 2000الى 37.0 مليون برميل يومي سنة 2011، وهو مستوى لم يصله من قبل . ويعد طلب البلدان النامية المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط ، فقد شهد الطلب في هذه البلدان زيادة بما يقارب 5.0 مليون برميل يومي في عام 2011مقارنة بمستواه المسجل في عام 2007 والذي بلغ 31.6 مليون برميل يومي .

وضمن هذه المجموعة إرتفع الطلب في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ب 300 ألف برميل يومي ليصل إلى 10.9 مليون برميل يومي وستأثر طلب الدول العربية الذي بلغ 6.0 مليون برميل يومي بواقع 67% من الزيادة في طلب المنطقة، وبحوالي 18% في طلب البلدان النامية . ويعود الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في معظم دول المنطقة . أما الجزء المتبقي، فقد كان من دول أخرى في شمال إفريقيا التي إرتفع طلبها ليصل 4.9 مليون برميل يومي خلا ل العام مقارنة مع 0.7 في عام 2006 .

كما إرتفع طلب البلدان النامية الأسيوية ب 700 ألف برميل يومي ليصل إلى 19.8 مليون برميل يومي عام 2011 ،ويعتبر الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الأسيوي والذي يشكل أكثرمن47% من طلب المجموعة.

ومن جهة أخرى حققت بلدان أمريكا اللاتينية ارتفاعا في طلبها بواقع 100ألف برميل يومي ليصل 6.3 مليون برميل يومي وقد جاء ذلك لنتيجة الزيادة في الطلب على النفط في البرازيل بنحو 300ألف برميل يومي لتعويض الانخفاض الحاصل في طلب بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى البالغ 200 ألف برميل يومي خلال عام 2011 [1].

[1] تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوابك من2000 إلى 2011 .

المبحث الثاني:انعكاس السياسة التسعيرية للأوبك على سوق العرض النفطي للقرن 21.

تختلف الدول المنتجة في كثير من السمات والخصائص مثل :حجم الاحتياطيات النفطية، مستوى النمو الاقتصادي، عدد السكان، العلاقة الاقتصادية مع دول العالم، الطاقة الإنتاجية، تكاليف الإنتاج، نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة، وغير ذلك .وهذا الاختلاف الواضح بين الدول المنتجة ينعكس على الأسعار .فالسعر المناسب لدولة قد لا يكون مناسباً لأخرى . فالدول المنتجة ذات الاحتياطيات الكبيرة تفضل أسعاراً مستقرة عند مستوى لا يقل عن المستوى الذي يضمن إيرادات كافية، لتمويل التنمية ولا يزيد إلى مستوى يسمح بدخول بدائل منافسة تقلل من الجدوى الاقتصادية للنفط في المدى الطويل .أما الدول المنتجة ذات الاحتياطيات الصغيرة فتفضل الحصول على أعلى سعر ممكن[1] .

المطلب الأول: عرض النفط بالنسبة للدول الأوبك

لقد قامت منظمة أوبك مع مطلع عام 2000 بإقرار أربع زيادات في إمدادات النفط والتي كان لها أثر فعال في التخفيض من حمى المضاربات التي سيطرة على السوق النفطية في عام 2000 والتي انعكست في الإشارات الخاطئة من الأسواق المستقبلية إذ كانت هذه الأسواق تشير إلى أن السعر الآني سيرتفع وانه يتجه نحو الانخفاض في المستقبل، إن وضعا كهذا يشجع الشركات على التخلص من المخزون لديها تفاديا للخسائر المترتبة على هبوط الأسعار في المستقبل وهي حالة تعرف Backwardation[2]

الشكل رقم (2-5) : الزيادات الأربع في الإمدادات التي أقرتها دول أوبك لعام 2000

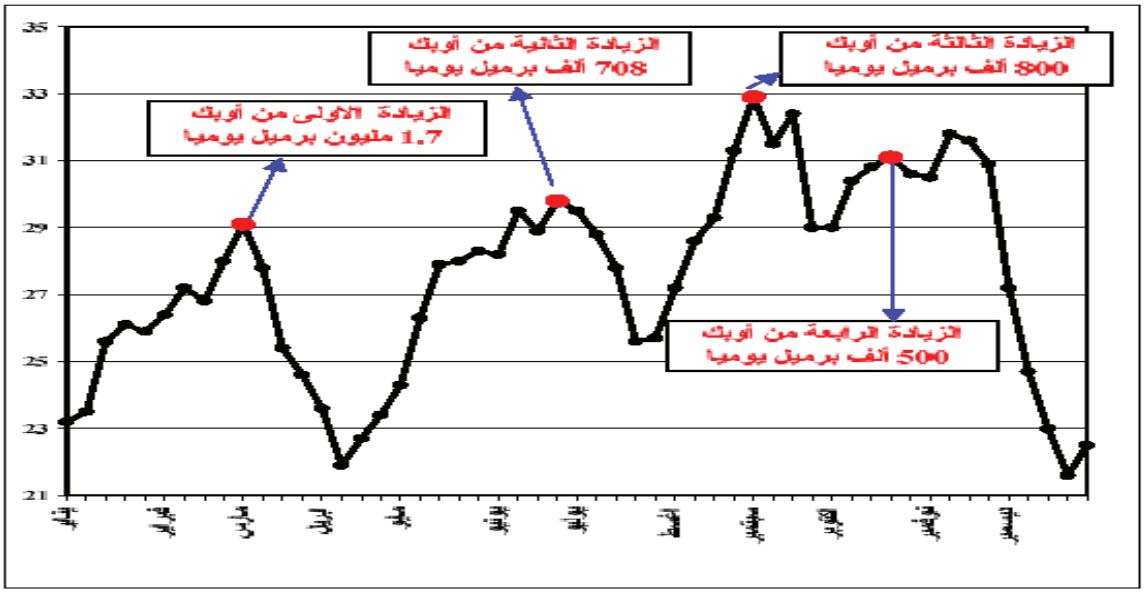

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرين لمنظمة الأوبك لعام 2000،ص18 .

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره

[2] تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرين لمنظمة الأوبك لعام 2000،ص18.

– أما فيما يخص عام 2001 فقد واجهت الدول الأعضاء في منظمة أوبك تحديات كثيرة من أهمها: انخفاض الطلب العالمي على النفط من جراء حالة الركود التي عمت الاقتصاد العالمي،وانخفاض أسعار النفط مقارنة بمستوياتها في عام2000 وضرورة التنسيق بينها وبين الدول المنتجة من خارجها لضمان استقرار السوق النفطية.

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في أمريكا دور فاعل في تدني أسعار النفط الخام، فبعد الارتفاع الفوري للأسعار الناجم عن عمليات المضاربة التي تلت الأحداث مباشرة، أخذت مستوياتها خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر بالتراجع حيث انخفضت أسعار سلة أوبك ب 3.47 دولار للبرميل دفعة واحدة، ورغم أن تلك الأحداث عادة ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، إلا أن أسعار النفط الخام بقيت عند مستويات معقولة مما يدل على استطاعة منظمة أوبك الحفاظ على استقرار السوق النفطية وتحقيق مستويات أسعار عادلة للدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء .ويوضح الشكل رقم (2–5) حركة أسعار سلة أوبك وإجراءات المنظمة بتخفيض الإنتاج للمحافظة على استقرار الأسعار والحيلولة دون انهيارها[1].

الشكل رقم (2–6) : قرارات الأوبك بخفض الإمدادات للحيلولة دون انهيار الأسعار في عام2001

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرين لمنظمة الأوبك لعام 2001،ص16 .

قامت دول منظمة أوبك مع مطلع عام 2001 بتقليص حصص إنتاجها بنسبة 5.6 % أي ب 1.5 مليون برميل يوميا لتصل مستويات الإنتاج مع بداية شهر فيفري إلى 25.2 مليون برميل يوميا، ثم عادت مرة أخرى قبل انقضاء الربع الأول من العام وخفضت حصصها الإنتاجية بنسبة 3.96 % ، أي بمليون برميل يوميا لتبلغ الحصص الجديدة المتفق عليها 24.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من بداية شهر أفريل2001، وفي إطار متابعتها المستمرة لوضع السوق النفطية العالمية عاودت دول أوبك الكرة مرة أخرى خلال الربع الثالث من العام و للمرة الثالثة على التوالي بخفض الإنتاج بمليون برميل يوميا أي بنسبة 4.13 %اعتبارا من 1 سبتمبر 2001 لتستقر مستويات الإنتاج عند 23.2 برميل يوميا[2] .

[1] تقرير الأمين العام السنوية الثامن والعشرين لمنضمة الأوابك لعام2001 ص14 .

[2] تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرين لمنظمة الأوبك لعام 2002 ص9 .

جدول رقم (2-1) : حصص دول أوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2001 (ألف برميل/يومي)

أعضاء الأوبك	2000	التخفيض الأول 2001/02/01	التخفيض الثاني 2001/04/01	التخفيض الثالث 2001/09/01	2002
الإمارات	2333	2201	2113	2025	1894
الجزائر	853	805	773	741	693
السعودية	8674	8189	7865	7541	7053
قطر	692	653	627	601	562
الكويت	2141	2021	1941	1861	1741
لهيا	1431	1350	1296	1242	1162
أندونسيا	1385	1307	1255	1203	1152
إيران	3917	3698	3552	3406	3186
فنزويلا	3077	2902	2786	2670	2497
نيجيريا	2198	2075	1993	1911	1787
المجموع	26700	25201	24201	23201	21700

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرين لمنظمة الأوبك لعام 2002،ص39 .

وعلى مستوى إجمالي الإمدادات العالميةلعام 2001، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي و إمدادات العراق المستثناة من نظام الحصص الإنتاجية الذي تحدده أوبك، بلغ إجمالي الإمدادات لعام 2001 مستوى 76.8 مليون برميل يوميا مرتفعا ب 100ألف برميل يوميا،أي بنسبة تغير طفيفة لا تتجاوز % 0.1 مقارنة بمستوى الإمدادات خلال العام2000.

بينما ارتفعت إمدادات بلدان أوبك من النفط وسوائل الغاز في عام 2004 و2005 ب34.1 مليون برميل يومي،أي بزيادة 0.9 مليون ب/ي .عن سنة 2003.

لكنها عادت وتقلصت إمداداتها من النفط خلال العامين 2006و2007 ووصلت إلى 35.3مليون ب/ي بسبب حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية[1] .

شهدت إمدادات النفط لمنظمة الأوبك خلال عام 2008م انخفاض من 31.2 مليون ب/ي إلى30.2 مليون ب/ي في نفس السنة.ويعود ذلك بشكل أساسي إلى بداية سريان مفعول قرار الخفض في الحصص الإنتاجية، لبلدان أوبك الذي اقر في أكتوبر 2008 بمقدار 500 ألف ب/ي.ويذكر في هذا السياق أن البلدان الأعضاء في منظمة أوبك قد واجهت خلال العام2008 تحديات كثيرة من أهمها: انخفاض الطلب العالمي على النفط جراء حالة الركود التي اتسم بها الاقتصاد العالمي

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك لعام من2004الى 2007 .

وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير لم يسبق لها مثيل من حيث السرعة والمقدار الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة الصادرات النفطية للأقطار الأعضاء.ولمجابهة هذا الوضع قامت بلدان منظمة الأوبك بإجراء خفض في الحصص الإنتاجية بمقدار 2.2 مليون/ب/ي في شهر سبتمبر 2008،ليصل إجمالي التخفيضات المقررة حتى بداية عام 2009الى 4.2 مليون ب/ي،ويعد ذلك أكبر خفض للحصص الإنتاجية خلال عام واحد .وقد تم ملاحظة أن الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأوبك كانت كفيلة بإحداث وفرة المعروض في سوق النفط العالمي .

الشكل رقم (2–7) :خفض الحصص الإنتاجية من الأوبك لتفادي المزيد من الانهيار في الأسعار خلال عام 2008

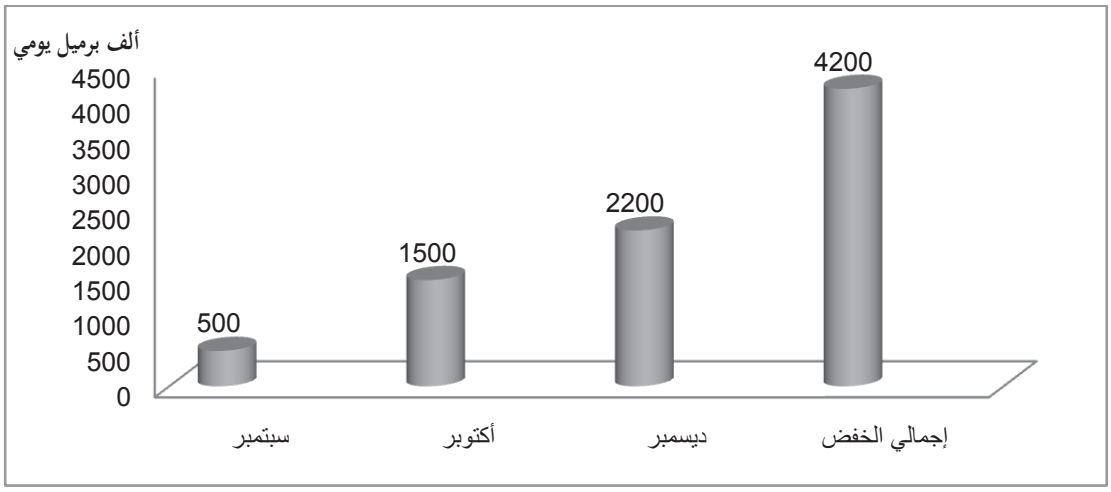

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2008 ص16 .

ارتفعت إمدادات بلدان أوبك من النفط وسوائل الغاز في عام 2011 بحدود 35 مليون ب/ي ،وبذلك فقد تمكنت المنظمة بزيادة إمداداتها إلى حوالي 67 % من إجمالي الزيادات في إمدادات النفط العالمية والتي نتج عنها توسيع حصة المنظمة في السوق العالمية إلى 40 %خلال العام 2011 بعد أن كانت 38.5 % خلال العام، 2003 ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وانعكاساته الايجابية على الطلب العالمي على النفط[1] .

المطلب الثاني: عرض النفط بالنسبة للدول خارج الأوبك

في منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك وكانت نقطة الضعف الرئيسية في موقف الدول غير الأعضاء أن لا تحاول تنسيق مواقفها رغم أنها صارت طرفا مهما في الصناعة ودعت الأوبك وقتها الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء لتنسيق سياستهم الإنتاجية معها دفاعا عن هيكل الأسعار وحفاظا على استقرار الأسواق، ولكن الدعوة لم تلق استجابة كافية ومن تم أعلنت الأوبك تخليها عن الالتزام بسقف الإنتاج وأنها سوف تحافظ على نصيبها العادل من السوق بتبني مبدأ الحرية للجميع أي الخروج المطلق عن الالتزام بالحصص.

وتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك بحسب إحصائيات BP لسنة 2010 في 36 دولة وهي المبينة في الجدول الموالي مقسمة بحسب القارات كما يلي:[2]

[1] تقرير الأمين العام السنوي لعام 2011،ص42 .

[2] أمينة مخلفي ، مرجع سبق ذكره ص142

الجدول رقم (2-2) : الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الاوبك	القارة	الدول المنتجة خارج الاوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية كندا ،المكسيك	قارة أسيا	عمان، سوريا، اليمن
قارة أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور البيرو، Trinidad et tobago	قارة إفريقيا	كونغو، مصر، غينيا السودان، تونس، تشاد
قارة أوربا	روسيا ، دانمرك، ايطاليا بريطانيا، كزخستان، رومانيا، النرويج، يوزباكستان ، اذبيريجان توركمنستان.	أسيا	استراليا، الصين ، الهند، اندونيسيا، ماليزيا،تيلاندا فيتنام، بروناي

المصدر : أمينة مخلفي ،**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013، ص142 .

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية من خارج الأوبك من العام 2000حتى العام 2011 حوالي 50.5 مليون برميل يومي، ولقد قامت وكالة الطاقة الدولية في شهر جوان 2011 إخراج كمية 60 مليون برميل يومي من المخزون الاستراتيجي من النفط علما أن منظمة الأوبك عبرت عن رأيها بأنه لا توجد ضرورة لتلك الخطوة بضوء عدم وجود نقص في الإمدادات[1] .

- ساهمت منطقة الاتحاد السوفيتي السابق بالجزء الأكبر(أكثر من 70 %) من الزيادة الصافية في إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، حيث ازداد إنتاج دول المنطقة في عام 2011بنسبة 4% مقارنة بعام 2005.علماً بأن حوالي 50 % من تلك الزيادة الصافية كان مصدرها روسيا.

- وحافظت إفريقيا (باستثناء أنغولا التي انضمت إلى منظمة أوبك) على مستويات من إنتاج النفط ، وذلك بعد أن تم تعويض معظم الانخفاض في الإنتاج من قبل الدول المنتجة الأخرى.

- وحققت منطقة أمريكا اللاتينية زيادة طفيفة في الإنتاج في عام 2011 وبحدود 1%مقارنة بالعام 2005. وتعتبر البرازيل الدولة الوحيدة التي شهدت زيادة في الإنتاج وبحوالي 4% للتعويض عن الانخفاض في إنتاج بعض الدول الأخرى مثل الأرجنتين والأكوادور.

[1] تقرير الأمين العام السنوية لمنضمة الأوابك من 2000إلى2011 .

أما بالنسبة لمنطقة آسيا ومن ضمنها الصين (وباستثناء دول الشرق الأوسط) فقد ازداد إنتاجها بصورة متواضعة بنسبة 1.7 % في عام 2011 مقارنة بعام 2005 ، واستطاعت كل من الصين والهند تحقيق زيادة في الإنتاج بحدود 3.8 % خلال السنة مقارنة بالعام السابق.بينما استقر إنتاج ماليزيا وعانت دول أخرى من انخفاض في إنتاجها.

وشهد إنتاج دول المحيط الهادي زيادة في الإنتاج بحدود 10 % في عام 2011 وساهمت استراليا بالجزء الأكبر حوالي 67 % من الزيادة الصافية مقارنة بعام 2005 .

وشهد إنتاج أمريكا الشمالية زيادة طفيفة تقل عن 1% خلال عام 2007 ،واستطاعت الولايات المتحدة للعام الثاني على التوالي تحقيق زيادة في إنتاجها بنسبة حوالي 1.5 % بالمقارنة مع عام 2006 ، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى الهدوء الذي ساد موسم الأعاصير خلال عام 2007 ،كما ازداد إنتاج كندا بنسبة أكبر من 5% لأسباب تعود بالدرجة الأولى إلى التنامي المستمر في إنتاجها من النفوط غير التقليدية .بينما شهدت المكسيك انخفاضاً في إنتاجها ، وعانت أوروبا من انخفاض في إنتاجها بحوالي 5% خلال عام 2007 ،ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى الانخفاض المستمر في إنتاج منطقة بحر الشمال في القطاع البريطاني والنرويجي بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي التي تتعرض لها حقول البلدين المنكورين. كما عانت بلدان منطقة الشرق الأوسط من غير الأعضاء في أوبك، والتي تشمل كلا من البحرين وسورية وعُمان واليمن من هبوط في الإنتاج في عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006[1] .

الشكل رقم(2–8) : التغير في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي 2000–2011

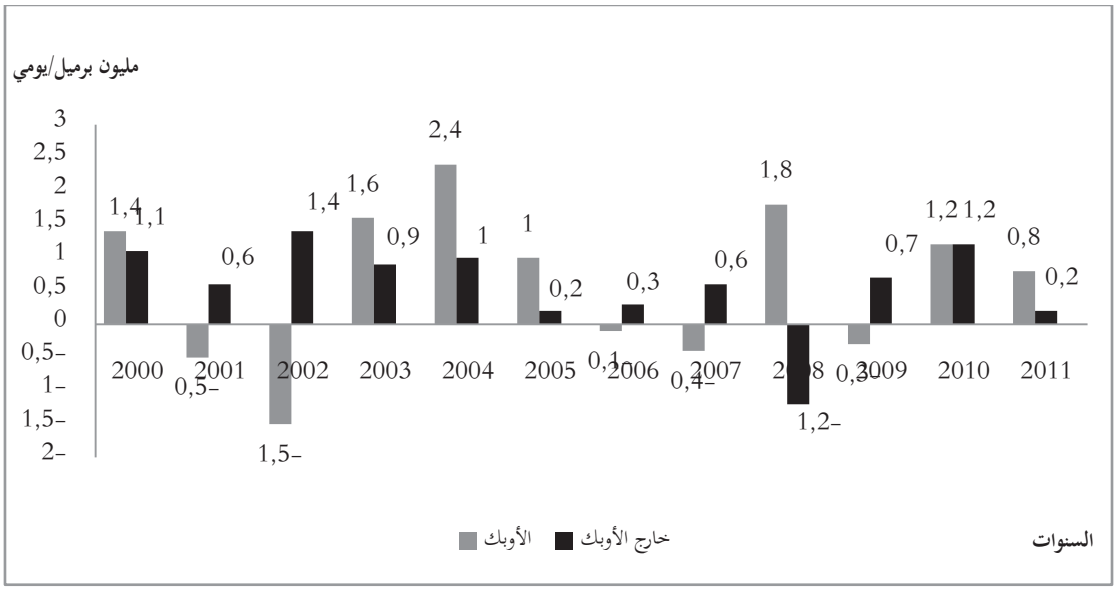

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك من 2000 إلى 2011.

[1] تقرير الأمين العام السنوية لمنضمة الأوابك من 2000إلى 2011 .

المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية للأسواق النفط العالمية

لا شكّ في أنّ التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد محفوفةٌ بالصعوبات جرّاء عوامل عدة معّقدة التي تؤّثر على التقديرات المتعّلقة بالاقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على الطاقة .و تستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب والعرض والأسعار .و تشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول العام 2030 بنسبة 50 بالمائة لتبلغ126 مليون برميل يوميا، وتحديدًا لتلبية احتياجات وسائل النقل .بينما تظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية ،زيادةً في الطلب على النفط بنحو 36 بالمائة فقط لتصل (30 مليون برميل يوميا) في العام 2030 إلى نحو 116مليون برميل في اليوم.

يحرص مراقبو الطاقة ومنهم وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدّرة للبترول(أوبك) على عدم التنبؤ بالأسعار، بل بتوفير افتراضات طويلة الأمد حول مستويات الأسعار الضروريّة لتوليد الاستثمارات الكافية المتعّلقة بالعرض بهدف تلبية معدّلات الطلب المفترضة .وتتراوح معدّلات" الأسعار المفترضة "المتوّفرة من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركيّة للفترة الممتدّة من العام 2010 إلى العام 2030 ما بين 65 و 113 دولارًا أميركيًا للبرميل الواحد، مع تقديم محاكاة تشمل حالات عرض وطلب متزايدة أو متقّلصة تتراوح ما بين 57 و 189 دولارًا أميركيًا .كما وتطرح أوبك سعرًا افتراضيًا للعام2030 يتراوح ما بين 70و 90 دولارًا أميركيًا للبرميل الواحد .وفي المدى القريب، من الممكن أن يؤدي الركود السائد مع ارتفاع الطاقة الإنتاجية من جرّاء إنهاء مشاريع جديدة لإنتاج النفط بخفض الأسعار إلى 75-78 دولارًا أميركيًا للبرميل وهو تكلفة الإنتاج الحدية للنفط من الرمال النفطية الكندية .ولكن، على المدى المتوسّط والبعيد، يتوقع أن تتراوح الأسعار بين 90 و 120 دولار للبرميل لاستعادة الطلب لنموه، بينما من المقدر أن ينخفض الإنتاج الفائض لأوبك إلى نحو مليون برميل يوميًا[1] .

أولا :العوامل الأساسيّة التي ستعزّز سوق النفط حتى العام 2030[2]

- يُساعد النمو الاقتصادي العالمي المتوّقع بنسبة 3.5 بالمائة سنويًا على زيادة الطلب على الطاقة العالميّة بنسبة 50 بالمائة.
- تستمرّ الوقود الاستخراجية بتزويد الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 85 بالمائة و سيحافظ النفط على حصّة الثلث.
- يتأتى أكثر من 55 بالمائة من الاحتياط الجديد من مصادر غير تقليدية مثل سائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية والوقود الحيوية التي تعتبر أكثر كلفة من النفط الخام.
- يُتوّقع أن يزيد الطلب على النفط بنحو 30 مليون برميل يوميًا، ومعظمها من جراء الزيادة في الطلب من الدول النامية.
- بافتراض الاستثمار المناسب في النفط، فإنّ منظمة أوبك تملك الموارد اللازمة لتلبية الطلب المتزايد، ولكن من المتوّقع أن تبقى الطاقة الفائضة منخفضّة نسبيًا والأسواق النفطيّة محدودة.حتى ولو افترضنا نموًا محدودًا للطلب، فإنّ اعتبارات التكلفة وتوفر الاحتياط تشير إلى عدم إمكانيّة هبوط الأسعار إلى ما دون 75أو85 دولارًا أميركيًا للبرميل الواحد.

[1] **التوقعات للأسواق النفط على المدى البعيد** ،سلسلة سامبا،سبتمبر 2008،ص5. www.samba.com

[2] نفس المرجع،ص7 .

الشكل رقم(2-9) : تقدير أسعار النفط من1980-2030

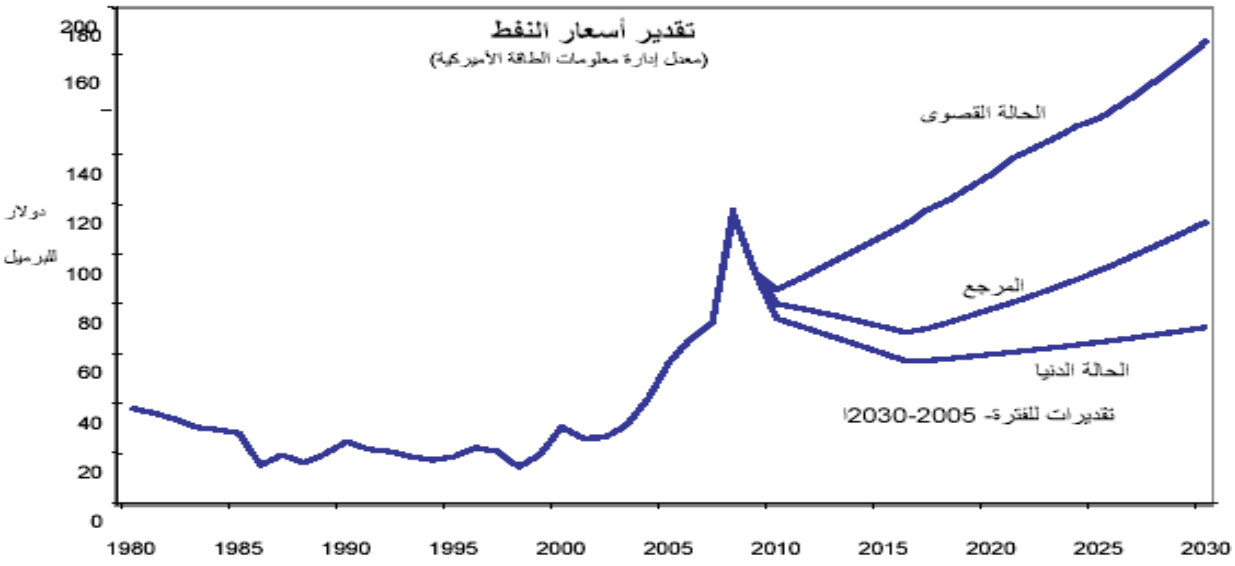

المصدر : أفاق سوق النفط، سلسلة سامبا،نوفمبر2012،ص15. www.samba.com

1 -توقعات الطلب

الدول الصناعية: والتي تضم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي وصل الطلب على النفط لديها إلى القمة وبدأ في الانحدار التدريجي، نتيجة لوصول اقتصادياتها إلى مرحلة النضج، وضعف فرص النمو الاقتصادي المرتفع، وسهولة التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة، والوصول إلى (درجة تُشبع الرغبات الأساسية) مع ضعف النمو السكاني. تضاف إلى ذلك سياسات ترشيد الطاقة، والاهتمام الزائد بقضايا أمن الإمدادات، وقضايا حماية البيئة.إن احتمال استمرار انخفاض الطلب هو الأقرب إلى الواقع، وإن كان انخفاضاً صغيراً وتدريجياً، وقد ينحدر إجمالي استهلاك الدول الصناعية إلى40 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020، بعد أن كان في حدود 50 م/ب/ي في عام 2005 ، وستكون نسبة استهلاك هذه الدول من إجمالي الطلب العالمي 42 %، بعد أن كانت حوالي 63 % منذ عقدين من الزمن فقط[1].

الدول الناشئة: كالصين، والهند، والبرازيل، وهي دول تتميز بنمو اقتصادي جيد، حتى في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية،وتتميز ببداية الرخاء والتقدم الاجتماعي ونمو الطبقة المتوسطة، وزيادة عدد السكان، والعمل على أخذ دور اقتصادي متميّز على المستوى الدولي .هذه الدول الناشئة من المتوقع أن يستمر نموها الاقتصادي بشكل جيد خلال بقية هذا العقد والعقود القادمة، ونتيجة لذلك، فإنه من المتوقع أن يستمر نمو الطلب على النفط فيها، وبشكل أعلى من المعدل العالمي، فالصين التي

[1] إبراهيم بن عبد العزيز المهنا،التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق النفط العالمية. الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك).الكويت 2009،ص15 .

كانت مصدرة للبترول منذ أقل من عشرين عاماً، أصبحت الآن ثاني أكبر دولة مستهلكة للبترول وثالث دولة مستوردة، ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الصيني من النفط من 7.5 م/ب/ي في الوقت الحاضر إلى أكثر من 12 م/ب/ي في عام 2020 م، هذا الإرتفاع في الطلب ينطبق وإن كان بنسب مختلفة على الدول الناشئة الأخرى كالهند، والبرازيل وروسيا ، واندونيسيا، وغيرها . ومن المحتمل أن يصل إجمالي الطلب في الاقتصاديات الناشئة في عام 2020 م إلى حوالي35 مليون برميل يومياً، أو ما نسبته 36 %من إجمالي الطلب العالمي، بعد أن كان أقل من % 10 في عام1999 [1].

جدول رقم (2–3) توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995–2020 الوحدة(مليون ب/ي)

الجهـــة	فعلي 1995م	تقديري 2020م	نسبة الزيادة 1995إلى2020م
منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي(OECD)	40.6	50.7	% 24.9
بقية دول العالم	29.5	59.9	% 103.1
العالم	70.1	111.0	% 58.3

المصدر : أمينة مخلفي ،**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**،ص139،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.2013.

2 -توقعات العرض

لتلبية الطلب المتزايد على النفط ومشتقاته بكافة أشكالها ، من المتوقع أن يبلغ إجمالي المعروض في عام 2030 نحو 111.2 مليون برميل يوميا ، بارتفاع قدره 28.2 مليون برميل مقارنة بعام . 2008 ويستند التوقع إلى افتراض أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تسعى إلى الحفاظ على حصتها السوقية من خلال رفع طاقتها الإنتاجية عبر زيادة الاستثمار في القطاع النفطي وبالتالي ، من المتوقع أن يشكل الإنتاج النفطي(الوقود السائل بكافة أشكاله) لمنظمة الأوبك نحو % 40 من الإنتاج العالمي كذلك فإن الزيادة المتوقعة في إنتاج السوائل النفطية التقليدية (النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والمتكثفات) سيأتي منها نحو 12.4 مليون برميل يوميا من دول الأوبك ، في حين أن 8.6 مليون برميل يوميا من السوائل التقليدية سيكون مصدرها دول خارج الأوبك[2] .

ثانيا: التوقعات بالنسبة لمنظمة الأوبك[3]

1- يتوقع أن يتم تلبية جل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تتزايد إجمالي إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010 إلى 2030 بحوالي 21.7 مليون ب/ي لتصل إلى حوالي 59.5 مليون ب/ي خلال عام2030 .

[1] إبراهيم بن عبد العزيز المهنا،نفس المرجع السابق ،ص16 .

[2] **أفاق سوق النفط**، سلسلة سامبا،نوفمبر،ص 2012،ص4. www.samba.com.

[3] **الأفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته** ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،ص5.سبتمبر 2011

2- يتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة أوابك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط إلى حوالي75.4%خلال عام 2030 ، كما يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي الإنتاج العالمي إلى حوالي 35.6%.خلال عام2030 .

3- تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس فقط بسبب العوامل الجيوسياسية الداخلية والخارجية وعوامل عدم اليقين التي تحيط بالطلب على نفوطها بل لأسباب أخرى منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في قطاع توسعة الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقديرها.

4- من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلى حوالي 530 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2011-2015، وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81% يستحوذ النفط على نسبة % 42 منها .

5- تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايدًا في إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة 50 مليون برميل يومي في أفق 2030 ويعود توقع الزيادة إلى ارتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية .إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط لاحتياطها المؤكد[1].

الجدول رقم(2-4) : توقعات العرض والطلب على النفط للأوبك من سنة 2007 الى 2030 . الوحدة :مليون برميل يوميًا

	2007	2015	2030	التغيير في 2030
الطلب العالمي على النفط	86.0	98.5	116.3	30.3
منظمة الأوبك	49.1	50.0	52.0	2.9
دول خارج الأوبك	36.9	48.5	64.3	27.4
العرض العالمي على النفط	86	98.5	116.3	30.3
منظمة الأوبك	35.5	46.0	60.6	25.1
دول خارج الأوبك	50.5	52.5	55.7	5.2

المصدر: التوقعات للأسواق النفط على المدى البعيد ،سلسلة سامبا،سبتمبر 2008،ص5. www.samba.com

[1] أمينة مخلفي،مرجع سبق ذكره ص122

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل ومن خلال المثال التوضيحي للقيادة السعرية لمنظمة (الأوبك) في سوق احتكار القلة وتحديد مستوى السعر(P) الذي يعظم أرباح منظمة الأوبك والذي يرتبط بحجم من الإنتاج، نستخلص أن الأوبك أداة للقيادة السعرية في السوق النفطية، بالإضافة إلى ما تناولته هذه الدارسة للسوق النفطية خلال الفترة من 2000 إلى 2011 نجد أن الأوبك نجحت في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمي،بحيث شهدت هذه السوق خلال هذه الفترة ارتفاع يكاد يكون مستمر في الأسعار و زيادات متواصلة في الإمدادات من قبل دول الأوبك بهدف المحافظة على استقرار السوق، كما تم خلال هذه الفترة تبني آلية لتحقيق سعر مستهدف لسلة خامات الأوبك بحدود 25 دولار للبرميل، ولقد صاحب ذلك انضباط الدول النفطية والتزامها بإنتاج الحصص المقررة مما انعكس إجابا على استقرار الأسعار، ومن ثما إستقرار أسوق النفط العالمي،كما كان لمنظمة الأوبك الدور الفعال في الحد من أزمة الرهن العقاري في أسواق المال العالمية سنة 2008، وتأثيرها على أسواق النفط في انخفاض أسعاره والذي تمثل دورها في تخفيض الإمدادات النفطية تماشيا مع حدة الأزمة حتى رجوع الاستقرار إلى سوق النفط العالمي مع بداية سنة 2009م إلى غاية سنة 2011 .

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	أهم السياسيات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة من2000 إلى 2011	16
(1–2)	حصص دول أوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2001 (ألف برميل/يومي)	32
(2–2)	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	34
(3–2)	توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات1995–2020	38
(4–2)	توقعات العرض والطلب على النفط للأوبك من سنة 2007 الى 2030	39

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	إنتاج النفط للأوبك من العالم خلال الفترة من2000 إلى 2011	8
(2–1)	احتياطي النفط للأوبك من العالم من الفترة 2000 إلى 2011	9
(3–1)	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك من الفترة 2000 إلى 2011	17
(1–2)	القيادة السعرية لمنشئة ذات تكاليف إنتاج منخفضة	24
(2–2)	توقعات العرض والطلب والفائض من النفط في العالم	25
(3–2)	الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من الفترة 2000 إلى 2011	26
(4–2)	الطلب العالمي على النفط في الدول النامية من الفترة 2000 إلى 2011	29
(5–2)	الزيادات الأربع في الإمدادات التي أقرتها دول أوبك لعام 2000	30
(6–2)	قرارات الأوبك بخفض الإمدادات للحيلولة دون انهيار الأسعار في عام2001	31
(7–2)	قرارات خفض الحصص الإنتاجية لبلدان أوبك لتفادي المزيد من الانهيار في الأسعار خلال عام 2008	33
(8–2)	التغير في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي من الفترة 2000 إلى 2011	35
(9–2)	تقدير أسعار النفط من سنة 1980 إلى2030	37

الخاتمة

إن أهم دور قامت الأوبك به في سوق النفط العالميةهو دورها كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط ،وحتى في حالة زوال منظمة الأوبك فسوف تتطلب السوق النفطية العالمي وجود تنظيم يعمل على استقرارها عند أسعار توفر إمدادات كافية لتلبية الطلب على النفط،وبالتالي توجد حاجة دائمة لهيئة أو منظمة من المصدرين للبترول تعمل بفعالية للموازنة بين العرض والطلب على النفط،وفي إطار نطاق سعري مناسب يحقق تلك الموازنة.وبمعنى أدق إن وجود الأوبك أو هيئة ماثلة لها هو مطلب تمليه السوق النفطية ، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط إلى نهاية الستينات من القرن العشرين ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط تبعها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط في بداية السبعينات من القرن العشرين،والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسئول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط في السوق العالمية. ومن غير المتوقع أن تقوم أي منظمة أو هيئة جديدة بدور أكثر ايجابية من الأوبك في سوق الطاقة العالمية غير أن المشكلة تكمن في سياسة الدول الصناعية المستوردة للنفط التي ترى مصلحتها في استنزاف نفط الدول النامية بأرخص الأثمان دون مراعاة أحقية دول الأوبك في نصيب عادل من العوائد النفطية ، وأبعاد هذا الواقع اتضحت من خلال احتلال منابع النفط بعدما تبين للعالم توقع استمرار اعتماده على موارد النفط المتاحة في الخمسين سنه القادمة خصوصاً من منطقة الخليج العربي .

كما أن الأوبك في مراحلها التاريخية بالرغم من تقلبات أسعار صرف الدولار،حافظت على مبيعات زيوتها الخام بالدولار الأمريكي وهو ما حقق فوائد مالية كبرى للاقتصاد الأمريكي وبالتالي أي هيئة أو منظمة جديدة تضم الدول المصدرة للنفط،لا يتوقع أن تراعي المصالح الأميركية بما يفوق سلوك منظمة أوبك إلا في حالة إعادة سيطرة الشركات النفطية الكبرى على معدلات الإنتاج في الدول المصدرة للنفط.وفي الواقع أنه إن لو لم يكن هناك أوبك لأوجدت الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط وعلى وجه الخصوص موجهي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مثيلة لها .

ومن خلال هذه الدارسة التي قمنا بها اتضحت صحت نتائج الفرضيات التالية:

نتائج الفرضيات :

– استطاعت الأوبك و من خلال أزمة 1973م أن تفرض دورها في تحريك أسعار النفط وبتالي فرض سيادتها النفطية في السوق العالمي للنفط . وذلك بعد كسر حاجز الاحتكار من الشركات العالمية الكبرى الذي كان سائداً قبل منظمة الأوبك والتي سيطرت على الصناعة النفطية حتى فترة الستينيات و استنزفت ثروات الدول النامية التي معظم دولها هي أعضاء حاليا في المنظمة .

– لقد أثبتت سياسات التسعير المنتهجة من الأوبك دورها الأساسي في إعادة التوازن إلي سوق النفط العالمي من جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 2008م، بسبب أزمة الرهن العقاري في أسواق المال العالمية. وذلك من خلال التخفيض في الإمدادات الذي قامت به في أواخر سنة 2008م وإعادة الأسعار إلى الاستقرار مع بداية عام 200م حتى سنة 2011م .

إن حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي،كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول ،لذا فإن جل التوقعات تثبت أن الأوبك تمتلك فائض نفطي يكفي لسد الطلب على النفط حتى سنة 2030.

التوصيات : بعد هذه الاستنتاجات التي توصلنا إليها ومن خلال القراءات المتعددة والاطلاع على دراسات سابقة يمكن أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات والتي نراها حسب رأينا أكثر واقعية و هي كالتالي:

– هناك إمكانية للمنظمة الأوبك، في اتجاه إحياء حوار فعال ومثمر بين المنتجين والمستهلكين وبشكل خاص مع الجانب الأوروبي والجانب الآسيوي على أساس ارتباط المصالح .

– على دول أعضاء منظمة الأوبك،أن توسع نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وتقلل اعتمادها على النفط، الذي يعتبر سلعة غير مستقرة،من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج ،وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادها،وسهولة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية، وهو أمر يصعب التحكم فيه .

أفاق الدراسة: وعلى ضوء هذه الدراسة والتي هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من بعض النقائص، و نظرًا لاتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة :

– دراسة مقارنة بين دور منظمة الأوبك مع دور منظمات أخرى مماثلة (كوكالة الطاقة الدولية) في سوق النفط العالمي من اجل الحصول على نتائج أكثر دقة .

– ما مدى تأثير منظمة الأوبك في اقتصاد الدول العربية النفطية منها وغير النفطية .

قائمة المراجع

الكتب

- سمير التنير،**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم** ،دار المنهل اللبناني 2007م .
- سالم الحسن رسن ،**اقتصاديات النفط**،الطبعة الأولى ،دار الجامعة المفتوحة،طرابلس، ليبيا 1999م .
- سيد فتحي أحمد الخولي، **أقتصاد النفط** ،الجزء 3.ط5، دار زهران للنشر والتوزيع ، جده السعودية،1997م .
- محمد الرميحي،**النفط والعلاقات الدولية(وجهة نظر عربية)**،المجلس الوطني للثقافة ولأدب،الكويت،1990م .

البحوث الجامعية

- أمينة مخلفي،**أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات** (أطروحة دكتورة) ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر2013م
- قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** (رسالة ماجستير) جامعة الشلف ،الجزائر 2006م .
- مشد وهيبة،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**(رسالة ماجستير)،جامعة الجزائر .سنة 2005م .

الملتقيات والمؤتمرات

- جاسم العواد ،**نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط –** جامعة الملك سعود– المملكة العربية السعودية،2008 .
- إبراهيم بن عبد العزيز المهنا،**التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**. الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول(أوابك).الكويت 2009 .

منشورات المؤسسة (منظمة الأوبك)

- الأفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول2011م

التقارير

- تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2000
- تقرير الأمين العام السنوي الثامن والعشرون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2001
- تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2002
- تقرير الأمين العام السنوي الثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2003

- تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2004
- تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2005
- تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2006
- تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2007
- تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2008
- تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2009
- تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2010
- تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) لسنة2011

المجلات

- عبد الستار عبد الجبار موسى، **حصة أوبك من إنتاج النفط أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية** ، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد65 سنة 2007ص37
- **أسواق النفط العالمية** ،المعد العربي للتخطيط بالكويت،العدد السابع والخمسون لسنة 2005 .
- **التوقعات للأسواق النفط على المدى البعيد** ،سلسلة سامبا،سبتمبر 2008 .
- **أفاق سوق النفط**، سلسلة سامبا،نوفمبر2012 .

المواقع على الانترنت

- www.aljazeera.net / ebusiness
- www.samba.com